الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم: العلوم الإنسانية

الرقم : التسلسلي

رقم الجرد :

مهام القايد في الإدارة المحلية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ حديث ومعاصر

★ من إعداد الطالبتين:

شريفة جودي

حـــــالة نصيرة

إشراف الأستاذ:

دحمـــان تواتي

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	دحمان تواتي	أستاذ محاضر – أ-	مشرفاً
02	عبد السلام كمون	أستاذ محاضر –أ –	مناقشاً
03	أمبارك جعفري	دكتور	رئيسياً
04	عبد الكريم بلبالي	أستاذ محاضر – أ-	مناقشاً

السنة الجامعية: 1436/ 1437- 2015 / 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

مصداق لقوله تعالى:((وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد)) صدق الله العظيم.

نشكر المولى جل في علاه على ما منحنا من قوة وصبرا لتحمل جل الصعاب و المشاق لإنجاز هذا العمل وكان لنا خير معين.

ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نتوجه بشكر الخاص لأستاذنا الفاضل المحترم

تواتي دحمان الذي كان لنا خير

مرشد وخير موجه لعملنا منذ بدايته إلي غاية نهايته نرجوا من الله أن يجعله في ميزان حسناته

وإلى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد

و نتمنى التوفيق والسداد للجميع والشكر موصول إلى كل أسرة قسم العلوم الإنسانية بجامعة أدرار.

شريفة و نصيرة

إهداء

بلسان قائل وقلم صادق انحني الى من اكرمني بنعمة العقل ووهبني طرق الهداية وافاض علي سبيل الخير

إلى معلم البشرية ومنبع العلم، حبيبنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى اغلى ما في الوجود امي الغالية ..... إلى سندي في الدنيا أبي العزيز اطال الله في عمرهما

وأدامهما الله بالصحة والعافية.

إلى مصدر سعادتي إخوتي مريم، مصطفى، محمد، عبد الحميد، فاطمة وخديجة وازوجهن، وعائلاتهم،

دون أن أنسي بهجة العائلة أحمد خليل.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها وإلى عمتي وعائلتها الكريمة.

إلى اعمامي محمد وسالم وزوجيتيهما وابنائهما كل واحد باسمه، إلى خالاتي فاطمة، زهرة، عائشة وازواجهن،

وابنائهن، إلى اخوالي طيب ومبارك، وزوجيتيهما وابنائهما.

إلى من تقاسمت معي هذا العمل المتواضع صديقتي جودي شريفة.

إلى صديقاتي زهرة، خديجة، أسماء، زهية،سامية، وإلى كل من ساعدني من قريب او بعيد.

وإلى من علموني إن النجاح قيمة وعلموني التفاني والإخلاص في العمل إلى أساتذتي وقدوتي في قسم التاريخ.

إلى كل من أتمنى أن اذكرهم وان تبقى صورهم في عيوني إلى كل من يستحق أن اذكره ونسيته.

إلى كل من تصفح ورقات هذا العمل المتواضع.

إليكم اهدي ثمرة جهدي.

نصيرة

قائمة المختصرات:

-د،و،ج:ديوان المطبوعات الجامعية.

-م،م،و،د،ب:منشوارت المركز الوطني للدراسات والبحث.

-م،ن،م:مكتبة النهضة المصرية

-د،،س،ن: دون تاريخ للنشر

- تر:ترجمة

-ص:الصفحة

ط:الطبعة

ع:العدد

- ج:الجزء

- مج: المجلد

– *Opcit ouvrage précédemment cidé*

-P. page -

مقدمة

إهتم المؤرخون الجزائريون كثيرا بالتاريخ الوقائعي، و توقفوا كثيرا عند البطولة و الأبطال، ونظموا لذلك المؤلفات و الأسفار، بنفس طريقة السلف الصالح.

وفي خضم ذكر مناقب الرجال و سيرهم، زهدوا عن البحث في تاريخ الخيانة و الخونة، لان فتح هذا الموضوع يشبه حال الباحث في مزبلة التاريخ، و مع ذلك فان مواقف الخيانة، قد كانت الجسر الذي مر منه الاحتلال، و بهؤلاء الخونة الذين باعوا وطنهم و دينهم ،خاضت قوات العدو حروب الإبادة ضد القبائل الجزائرية ،جاعلة الخونة كرأس حربة .

وتعتبر جماعات الحركة و القومية و الزواف مثالا عن هؤلاء بالنيابة، الذين لعبوا دورا كبيرا في معارك اشريذن، وبهم استولى العدو على زمالة الأمير عبد القادر، وبواسطتهم استباح واحة الزعاطشة، وقد انتزع قايد الزيبان أذان مائتي جزائري و بعث بها إلى القائد الفرنسي كتعبير عن الوفاء.

وقد مارس الاحتلال منذ نجاح مشروعه أسلوبين أساسين : تهجير و إبعاد العائلات الجزائرية الكبيرة الرافضة للتعاون معه مثل عائلة الكبابطي، و بالمقابل قرب العائلات المستعدة للتعاون معه, و القابلة لأداء دور الوسيط والدليل لإدارته في العمق الجغرافي و الثقافي للجزائر.

وقد عملت السلطة الاستعمارية على تعليم ابناء العائلات الارستقراطية وعلى تكوين سلالة من العائلات الوفية، تتقلد مناصب القيادة و تواصل مهمة العمالة.

وبعد الحرب العالمية الأولى لم تعد هذه المناصب حكرا على العائلات الشهيرة والبيوت الكبيرة فحسب وإنما فتحت بابها للعسكريين والخواجات ليكونوا قياد، وكانت أبرز مهام القايد تتمثل في الجوسسة على بني جنسه وتوصيل الأخبار إلى السلطات المحلية الفرنسية، بالإضافة إلى قيامه بجمع الضرائب وإحصاء السكان، وللقايد مساعدون جزائريون يساعدونه في أداء المهام، أمثال الشامبيط والوقاف.ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة الموسومة بمهام القايد في الإدارة المحلية خلال الفترة الاستعمارية.

أهمية الموضوع:

احتلت الجيوش الفرنسية مدينة الجزائر صائفة 1830، فوجدت السلطة الاستعمارية نفسها وجها لوجه مع المجتمع الجزائري الذي يختلف معهم في اللغة و الدين و العادات و التقاليد، وقد لجأت السلطات الاستعمارية إلى الاعتمادعلى الأساليب نفسها التي كان عليها النظام التركي السابق بإيجاد وسطاء من العائلات الجزائرية ذات الجاه و المال كي تحكم بهم السكان الجزائريين .

ولعل من بين الوسطاء الذين استخدمتهم السلطات العسكرية الاستعمارية.شخص يدعى القايد وهي شخصية مثيرة للجدل إلى غاية اليوم، و يترك الحديث عنها انطباعا سلبيا لدى الرأي العام الجزائري .

وكما للبطولة تاريخ، فإن للعمالة تاريخ أيضا، لكن تاريخ العمالة و التعاون مع العدو، قد جعل الجزائريين يعيشون في الجحيم على يد هذه المخلوقات البشرية.

ورغم ذلك، لم يهتم المؤرخون الجزائريون بالبحث في تاريخ القايد كوسيط في الإدارة المحلية الاستعمارية، وربما يعود ذلك إلى احتقار هذه الشخصية غير المحببة من الجزائريين، و لم يجرى الكشف عن المهام التي أوكلت إليها ولا قدرت آثار نشاطهم على إخوانهم و بني جلدتهم، لكن مع ذلك تعد العائلات المنحدرة من القياد من اكبر المالكين للأراضي و من الذين سمحت لهم الإدارة الاستعمارية بمتابعة الدراسة في الأطوار المحظورة على بقية الجزائريين.

دوافع اختيار الموضوع:

ساهمت عوامل عديدة في دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع كمجال بحث ولعل أهمها :

1-الاهتمام بطبقة الوسطاء الأهالي، كأداة للتحكم و السيطرة على الجزائريين، خاصة القايد كوسيط مخلص للإدارة الاستعمارية.

2-قلة البحوث التاريخية الجزائرية التي عنيت بهذا الجانب .

3-محاولة معرفة خلفيات وحقيقة الانتقادات الموجهة إلى القايد من قبل الجزائريين والفرنسيين أنفسهم، وإبراز دور هذه الشخصية في استمرار الاحتلال في بلادنا.

4 -الرغبة الشخصية في البحث في تاريخ الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وتقديم مساهمة متواضعة لإثراء المكتبة التاريخية الجزائرية.

الإشكالية:

إن الإشكال الذي يطرحه هذا الموضوع هو:

كان منصب أو وظيفة القايد مستعملة منذ العهد العثماني ولما جاء الإستعمار الفرنسي أبقى على هذه الوظيفة حتى قيام الثورة التحريرية الجزائرية .تتمحور إشكالية الدراسة حول إشكالية أساسية مفادها إلى إي مدى استطاعت الإدارة المحلية الاستعمارية التحكم في القايد والاستفادة من مهامه؟.

وضمن هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في الموضوع وهي كالأتي:

- كيف استمر منصب القايد في الإدارة الاستعمارية ؟
- كيف استفاد المستعمر من بقايا التنظيم ا لإداري العثماني ؟
- ماهي أهم أعمال سلك القياد في إدارة المستعمر ؟
- ماهي إسهامات القايد في تحقيق المشاريع الاستعمارية ؟و ما أثر ذلك على الجزائريين؟

منهج البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع، اعتمدنا على عدة مناهج تقتضيها طبيعة الدراسة وهي:

- المنهج التاريخي الوصفي :ذلك من خلال استعراض الوقائع والأحداث ووصفها وصفا كرونولوجيا، لفهم التطورات الحاصلة في الإدارة المحلية الاستعمارية .

خطة البحث :

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل تمهيدي، وثلاثة فصول، إحتوى كل من الفصل الأول والفصل الثاني على ثلاثة مباحث، بينما تضمن الفصل الثالث مبحثين .

- في الفصل الأول حاولنا من خلاله تتبع مراحل ترسيم القايد، وأبرز العائلات التي اختير منها هذا المنصب الفصل الثاني : وظائف القايد في الإدارة الاستعمارية، وقد خصصناه لتوضيح أهم وظائف هذا الأخير بحسب القانون الفرنسي .

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى إبراز ردود فعل الجزائريين والأوروبيين من ممارسات القايد من خلال الكتابات المختلفة والمقابلات الشخصية التي قمنا بها.

وكانت المباحث تطول وتقصر حسب توفر المادة الخبرية أو قلتها، وضمنا الدراسة بمجموعة من الملاحق تتصل إتصالا مباشرا بمتن الدراسة ، وخاتمة كخلاصة للنتائج التي توصلنا إليها.

المصادر والمراجع :

أما فيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية، تم اعتمادها في إعداد هذه الدراسة، فقد سعينا إلى جمع ما أمكننا من المصادر، ولكن لم يتيسر لنا الحصول علي معظمها .

وعمدنا إلى تنويع المصادر والمراجع قصد الإلمام بالموضوع:

تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، بحيث عرج لويس رين فيه على أهم العائلات الكبيرة التي اخيترت منها فرنسا القياد وبين لنا الصراعات البينية التي خلقتها سلطة الاحتلال لتحقق أهدافها والقاضية بتشتيت أواصر العائلات الجزائرية.

- حوليات جزائرية ،مج1 لبليسيي "وهو مصدراً مهما لأن صاحبه عايش الأحداث في فترة من الفترات وكان عنصرا فاعلا فيها لشغله منصب حاكم عسكري.

المقابلات الشخصية :كانت بمثابة المصادر التي أثرينا بها الموضوع كون هذه الشخصيات التي قابلناها عايشت بعض القياد، بحيث استطاعت إن تقدم لنا صورة حقيقية عن هذه الفئة.

المراجع:

كان أهمها كتاب أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1860- 1900، ج1الذي تناول أهم مهام وأعمال القياد خلال الفترة الاستعمارية.

من أهم المقالات التي خدمتنا في الدارسة نجد:

Abderrazak Djellali Le Caïdat en Algérie au XIXème siècle

الذي هو مرجع هام احتوى على العديد من الأحداث التاريخية، بداية من فترة حكم الأتراك إلى غاية الفترة الاستعمارية و الذي إشتمل على بعض تفاصيل والشروحات للدراسة.

الصعوبات:

يواجه كل باحث جملة من الصعوبات والعراقيل أثناء إنجازه لدراسة ما، تتطلب منه صبرا إرادة وما اختيار الموضوع وجمع مصادره ومراجعه إلا جزء منها، أما الصعوبات الأكبر هي التي تواجه الباحث أثناء التحرير، نذكر منها على سبيل المثال:

-صعوبة الحصول على بعض المصادر التي من شأنها أن تغطي ثغرات كبيرة في هذه الدراسة.مثل: مصدر Traité élementaire de législation algérienne لإميل لارشي .

-صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية التي أردنا الاعتماد عليها نظراً لأهميتها.

-عدم وجود دراسة سابقة بجامعة أدرار تفيدنا في الموضوع مما دفعنا للبحث في الجامعات الأخرى.

تمهيد

كان الجهاز الإداري للبايلكات يضم عدد كبير من القبائل التابعة لشيوخها، وكل مجموعة من القبائل تشكل وطنا يحكمه قائدا، ومجموعة من القيادات تكون الأغاليك التي يديرها قائد القياد أو أغا.

ونظرا لأهمية منصب القائد.فإن اختياره كان يقع على الأتراك وأحيانا أخرى من بين القبائل وذلك تفاديا للصراعات القبلية التي تحدث أحيانا.

وتمتد سلطة القايد لتشمل عدة قبائل وعروش تشكل في مجموعها وحدة إدارية محلية تعرف بالوطن.[1]

كما يوجد نوعان من القياد وهما: قادة الأوطان وقادة العشور المجموعة الأولى من فئة الأتراك وتضم القياد المدنيين والعسكريين للأوطان، أما المجموعة الثانية فتتكون عادة من العرب وهي مسؤولة بدفع العشر الذي يؤخذ من المحاصيل غالبا ماكان هناك الكثير من قادة العشور في مقاطعة واحدة ولكن لم يكن هناك إلا قائد مقاطعة واحدة، قياد العشور هم من يقومون بجمع فرسان الآغا عندما يتم استدعاؤهم، قايد الأوطان كان لديه فرسان خاصين وهم يتمتعون بنفس مزايا الآغا "مرازني" ويتم استخدامهم من اجل إدخال ضرائب ومساهمات أخرى عدا العشر، كان هناك قياد لبعض العرب الذين يتواجدون في وضعيات خاصة وخارج المقاطعات التي يقطنون فيها كان قايد عرب الصحراء لهؤلاء في هذه المنطقة، وقد استقروا في فترات مختلفة في محافظة الجزائر العاصمة، قايد الغرب للمغربيين الذين وجدوا في نفس الموضع.[2]

وكل زمالة* عليها قائد يعين من قبل الأغا، وإذا ركب الأغا إلى موضع ركبوا معه ولا يدفعون شيئا من اللوازم والمطالب المخزنية.[3]

فالقياد الذين يحكمون في الأوطان يمثلون الأوجاق والبايلك لدى سكان الريف بأمر من أغا العرب تختلف وضعيتهم حسب أماكن تواجدهم ولا يتنقلون إلا تحت حراسة مشددة، القياد الأتراك يستقرون داخل قبائل الرعية، ولقد كانت المناصب المرغوب فيها هي المناصب الواقعة داخل القبائل المعزل التي كانت أراضيها تابعة للبايليك حيث يتم استغلالها كاملا، إلا أن الدايات كانوا يفضلون بشكل عام إدارة هذه الأخيرة مباشرة

لكي يحتفظوا بأرباحها مثل تلك التي تقع في أوطن متيجة، ويمنح للقياد برنوسا أحمرا عند تنصيبهم و كان يحق لهم إستعمال الختم .

---

[1]- عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طبعة خاصة، ص227- 228.

2- أ.بليسيي، حوليات جزائرية, تر: دليلة حباني, مج1،2013 ، أصالة، ص 97- 98 .

*-هي المخزن الثابت من الفرسان تتكون من فرسان المخزن، وعلى رأسها قائد الزمالة.ينظر:دغموش كاميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية(1509-1722)، رسالة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية، ص، 100.

[3]-أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد نقيب أشراف الجزائر، تح : أحمد توفيق المدني، ص 20.

وكان أغا العرب يشرف شخصيا على إعطاء التعليمات لهؤلاء القياد، ويذكر سعيدوني إعتمادا على وثائق الأرشيف الجزائري أسماء بعض القياد أمثال: الحاج محمد بن مخلف والقايد العرابي بوطن الخشنة، والقايد ابن وشفون بأوطن بني موسى، القائد إبن عزوز، و القائد عبد الرحمان الغيرالي والقائد الحاج محمد باش بولكباشي والقائد يوسف بن إبراهيم والقائد محمد الشريفي والقائد الحاج حمود بوطن بني خليل، والقائد الحاج محمد بن علي باشا و القائد احمد بن شعبان بوطن بني جعاد. [1]

وكانت قبائل المخزن تدفع نصف ضريبة الحكر المفروضة على القبائل الأخرى إلى قائد الدار، وهذه الضريبة تقدر بحوالي 16,25 فرنك، مقابل ما تقدمه تلك القبائل من خدمات إلى البايلك كمشاركتها مثلا في الحملات الموجهة ضد القبائل المتمردة.

وهذا هرم بياني يوضح توزيع القياد في مختلف البايلكات ومهامهم:[2]

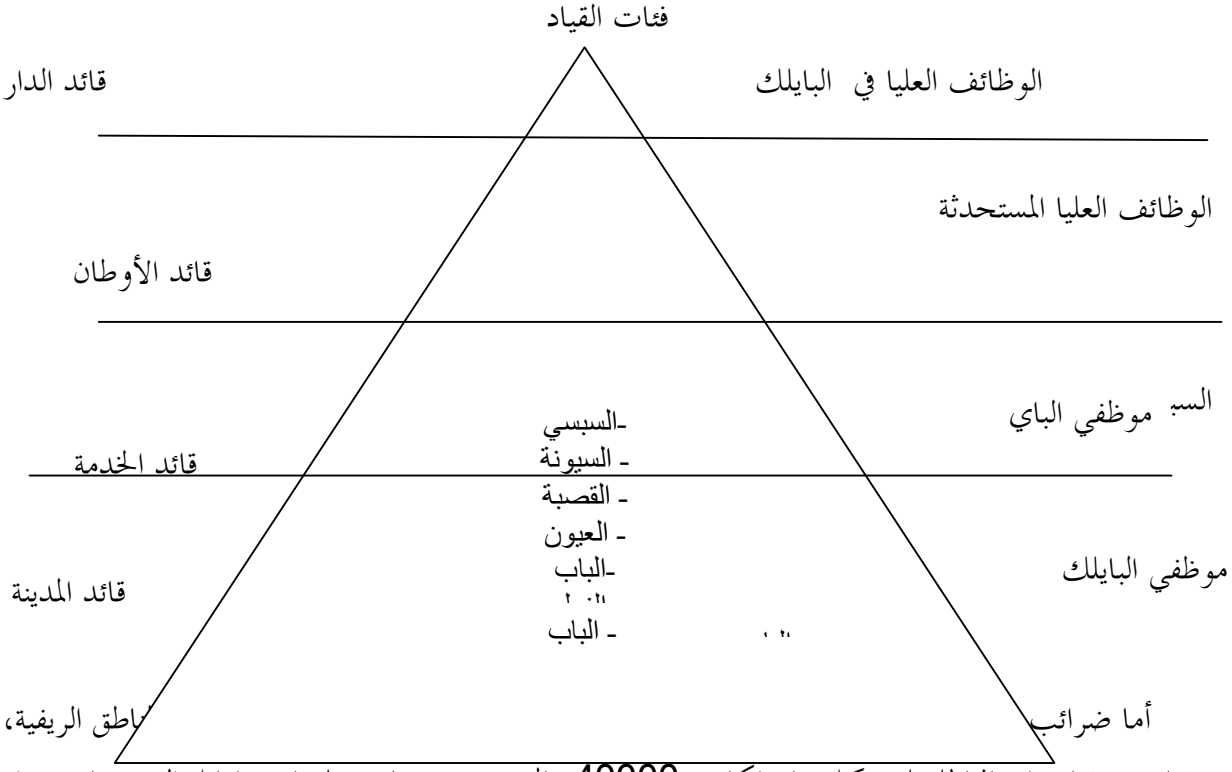

وهما بدورهما يدفعهانا للخليفة كل عام،فكانت 40000ريال بوجو يحصلان عليها من قبائل الرعية باستخدام المخزن من حضر و كراغلة.[3]

ويتولى المصالح الاقتصادية و الاجتماعية نوعا آخر من القياد ،ويسمون عادة خوجة ويعملون بصفة خاصة في فحوص المدن وأهمهم:

---

[1] - سعيدوني نقلاً عن عائشة غطاس وأخرون، المرجع السابق، ص 169 - 170 .

[2]-*Abderrazak Djellali , le caidat en algérie au XIXE siécle .in :cahiers de la mediterranèe ,n 45,1,1992p39.*

1- كمال صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، تخصص، تاريخ الحديث، جامعة وهران الجزائر، السنة الجامعية، 2012- 2013، ص162.

قياد فحوص مدن الجزائر البليدة القليعة وشرشال والذين لهم إشراف فعلي على المنطق المجاورة لتلك المدن والتي تعرف بالفحوص، وهم المسؤولون على ضمان الأمن بها وتنفيذ أوامر الداي وقرارات أغا العرب المتصلة بسكانها وهم يشكلون همزة وصل بين الإدارة الحضرية بالمدينة والتجمعات الريفية المجاورة لها.

وهناك قياد يستخدمون في المدن وهم:

قيادة الفحوص الذين يتولون القضايا التي تخص ضواحي المدن وأكثرهم نفوذا قائد فحص مدينة الجزائر الذي ينفذ الأحكام الصادرة على الداي ،ويتم ذلك خارج باب عزون ومن مهامه أيضا الحراسة ويساعده في ذلك الشاوش. ونذكر منهم ما يأتي:

- قائد العشور:تفرض مهمته جباية ومراقبة الضرائب العينية في الأوطان .
- قائد العيون :مهمته مصالح المياه تحت مراقبة شيخ البلد وكذلك حراسة القنوات ،والسبالات بمساعدة وكيل الحرفين والشاوش.
- قيادة مخزن الزرع أو مقتصد الغذاء :مهمته إحصاء الأراضي المزروعة ،تقويم العشور بمساعدة قائد العشور هذا بالإضافة إلى إشرافه المباشر على مخازن الحبوب التي تعود للدولة بمساعدة قائد العشور لكل أوطن.
- قائد الرحبة :مهمته تكمن في سوق الحبوب وجباية حقوق البايلك المفروضة على الحبوب التي يؤتى بها لتباع في الأسواق .
- قائد الجلد :مهمته التحكم في المصلحة التي تحتكر جلود البايلك.
- قائد الفحم :مهمته جباية الحقوق المفروضة على كل حمولة فحم تدخل المدينة.
- قائد التوت أو خوجة التوت :يتلقون سنويا الحقوق على أشجار في الفحوص.[1]

وتمثل الشخصيات الثلاثة المرابط والقايد والشيخ رجال سياسة منطقة المستطيل فهم على اتصال دائم ويجتمعون دوريا في الأسواق الأسبوعية المنتشرة في المنطقة ،ويتفاوضون حول القضايا العامة، والمشاكل التي تقع بين الأعراش، ويتناقلون كل الأخبار التي وقعت خلال الأسبوع داخل منطقتهم أو خارجها ويستمدون شرعية سلطتهم من التعقل والحكمة والسلوك الحسن دينيا ودنيويا، ورضا الناس عنهم أما المرابط فيستمدها من الشرف الأسري المتوارث، والقياد يستمدونها من الإرث الأسري وهو النوع الوحيد في المنطقة الذي يستند في فرض سلطته إلى القوة .

ويضاف إلى هذه العوائد التي يحصل عليها البايليك من القياد، تلك التعهدات المالية من النقود والمنتجات الزراعية والحيوانية التي يوفرها هؤلاء لميزانية البايليك في فترات محددة، فمثلا كان قائد مدينة مستغانم يسلم

2- عائشة غطاس وآخرون، ا لمرجع السابق، ص170 -171.

لباي وهران80 زياني ذهبا، و300 قيسة قمح و300 شعيراو300 طن من الزبدة و70 حصانا مهيأة لحمل الأثقال.[1]

وكذا العوائد التي كان يدفعها القايد في المناسبات الدينية لكبار الدولة، وهذا ما تشير إليه بعض الوثائق، فقد جاء في رسالة وجهها القائد سباو مصطفى صفطة إلى السيد إبراهيم وكيل الخرج بباب الجهاد بمدينة الجزائر مايلي : سيدنا ها نحن قد وجهنا إلى حضرتكم السعيدة المباركة الحميدة ما هو واجب علينا من الشمع والزيت والعسل في شهر رمضان المقبل، وفي ذالك ثلاثين شمعة، وثلاثة قلل زيت، وقلة عسل كما هي العادة السابقة أبقاها الله عادة ....[2]

وأشهر القيادات نجدها في الأطراف الجنوبية لمنطقة المستطيل لأن أراضيه سهيلة أو أحواض خصبة لزارعة الحبوب وقريبة جغرافيا من مقر الباي، وهي كالتالي من الشرق إلى الغرب، أسرة المقراني جنوب سطيف، أسرة ابن عاشور حوض فرجيوة، أسرة بن عز الدين زواعة، أسرة ابن أنال مصب وادي الصفصاف سكيكدة .[3]

ولكي ينسق القياد نشاطاتهم، كانوا يعقدون اجتماعات دورية و لم يكن هؤلاء القياد في مأمن عن تعاطي الرشوة حيث تشتري بعض القبائل حمايتهم وسكوتهم، إضافة إلى أن الوسطاء على كل المستويات ياخذون لأنفسهم نصيبا من محصول الضرائب والزكوات، خصوصا وان النظام التركي لم يكن يدفع لموظفيه جريات قارة بل كان يمنحهم امتيازات عززت بدورها آفتي الرشوة والفساد.[4]

ومن إختصاصات القياد مراقبة القبائل، مراقبة الشيوخ ، مراقبة رؤساء الفرق الذين يريدون القبائل مباشرة وكانوا يتمتعون بسلطات متنوعة مدنية عسكرية أمنية وحتى جنائية قضائية، سياسية ويفرضون الغرامات ويجبرون الأهالي على القيام بأعمال السخرة، كالعمل دون مقابل وعلى حسابهم الخاص في أراضي البايليك ويلعبون دورا أساسيا في جباية الضرائب يساعدهم الموظفين المختصون أو يحلون محلهم في الحالات الأخرى، و لم يتلق هؤلاء القياد مرتبات من الحكومة بل كانوا الموظفون يأخذوها وبسخاء كبير من رسومات الجباية، ومن الغرامات، ويشرفون على الأمن والحد من المنازعات والمشاجرات بين أفراد القبائل والشيوخ المتنافسين،مما يبين مساهمتهم في المجال القضائي والجنائي.[5]

---

[1]- علي خنوف , السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي , العناصر، 1999 ص 46-47 .

2 - أرزقي شويتام ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519 – 1830، رسالة دكتوراة، تخصص : تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، ص 153 -154 .

[3]- علي خنوف، المرجع السابق، ص 47.

[4]-مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 303 .

[5]- عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 169 .

الفصل الأول

المبحث الأول : الأصول الاجتماعية للقايد.

لقد عمل المحتل الفرنسي فور إحتلاله للجزائر على تنظيم المجتمع الجزائري و إدارته وفق مصالحه ومن أجل ذلك إستحدث مؤسسات و هياكل إدارية كان من أولى أولوياتها الإستراتيجية التخلص تدريجيا من رؤساء الأهالي، وتجسيد الإدارة المباشرة بالعمل على تقويض نظام القبيلة وما يحكمها من تقاليد دينية وإدارية واقتصادية وغيرها، قصد إضعاف قوتها وتماسكها وكسر شوكتها[1].

ورغم ذلك أعلنت الكثير من العائلات إخلاصها لفرنسا وأثبتت طاعتها لها في محاربة بني جنسها وكانت فرنسا تصفها بالعائلات الوفية، وكمثال عن هاته العائلات الكبيرة :عائلة عباس بجيجل وقد عين السعيد عباس قائد*على دوار الشحنة، ويبدو أن هذا الأخير كان مخلصا لفرنسا فتمت ترقيته إلى آغا شرف**بالطاهير، عائلة بن شنوف في خنشلة ، عائلة بن قانة ***سكرة، عائلة الباشاغا بوعلام في الشلف، عائلة بوضياف في المسيلة.

فمثلا في ناحية تبسة وجدت عائلات كبيرة إختارت منها فرنسا بعض الرجال ليتوسطوا لها كعائلتي قابة وشاوش التي شغلت أكثر من ثلثي مناصب قايد ناحية تبسة ، وتتضمن وثائق الأرشيف الفرنسي الخاصة بالمكاتب العربية سجلات ذهبية غصت بأسماء عن هاته العائلتين وتوجد بتبسة قبائل بدو رحل وأخرى مستقرة وأهمها: النمامشة منقسمين إلى العلاونة والبرارشة ****ويرتبط بالنمامشة واحتين(واحة نقرين و فركان) وظلت هذه القبائل في إطار الحكم العسكري إلى غاية 1912، وقد وقع اختيار فرنسا على هذه العائلات التبسية القديمة بعد احتلال المدينة 1860 وهي عائلات متحالفة مع بعضها

1- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي ، ط1، البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013، ص، 370 .

*- ينظر: الملحق رقم 03، ص 46

** - ينظر: الملحق رقم, 04 ، ص 47.

***-ابن قانة:تنحدر أسرة ابن قانة من أصل شريف من أحداد علماء وقضاة ،يقال إنه خلال سنة700هجرية ، كان هناك رجل اسمه سيدي سليمان ، قد زوج ابنه قانة بابنة أحد القادة الأهالي بالتل ، وكسب هذا الزوج وأسرته الجديدة قيمة وهيبة بين السكان ، وقد كانت تلك الأسرة تتشكل من بوعزيز بن قانة وأبنه محمد ، لقد تولى رئيس الأسرة بوعزيز بن قانة وظيفة شيخ العرب ففي حكومة الباي أحمد قسنطينة ، حيث حظيت تلك العائلة بصحراء قسنطينة، برعاية خاصة من طرف الباي.ينظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 264.وينظر:للملحق رقم 05، ص 48

****- ينظر:الملحق رقم05، ص48.

البعض، حيث إختارت فرنسا محمد قابة وشاوش علي على رأس قبيلة برارشة,و شاوش كرغلي من أصول تركية وقد عمل في الإدارة التركية، أما محمد قابة فهو منحدر من فرع قبيلة برارشة، وكانت نظرة العائلات الأخرى إلى هاتين العائلتين على أنهما منافسين خطيرين , وكان محمد طاهر من عائلة دير قايد أولاد سيدي يحي قد عمل المستحيل كي يأخذ مكان شاوش قايد البرارشة وتعهد بأنه سيكون وراء نفي شاوش إلى الجزيرة القديسة مارغريت وهو ما حدث فعلا. [1]

وفي مواطن دولة الأمير عبد القادر كان بعض قادة القبائل الكبار يكنون كراهيـــة حاقـــدة لـــه، فوضعوا أنفسهم في خدمة فرنسا ومن أشهر هؤلاء: مصطفى بن إسماعيل أغا قبيلتي دوائر الزمالات قبل الاحتلال ، ولم يتقبل التخلي عن السلطة وهو في الستين من عمره مع أنه مارسها مدة طويلة ،و كـــان مستعد ا لقيادة مخزن وهران لحساب فرنسا كما كان يفعل في عهد الأتراك[2].

بسطت العائلات الكبيرة و الأفراد أصحاب الأصول النبيلة، نفوذ متفاوت القوة لم يكلف جنرالات فرنسا أنفسهم جهدا سوى إقتفاء ضلال السياسة التركية وذلك بالإعتراف بتلك القيادات الأهلية الواسعة وتعزيز تلك "الشياخات" الموروثة أبا عن جد، وانتهجت فرنسا سياسة "فرق تسد"والمتمثلة في تقديم الدعم تارة لشيوخ هذه الطائفة و أخرى لشيوخ الطائفة المعارضة ومما سهل انتهاج هذه السياسة ،هو روح العداوة المتأصلة بين تلك العائلات وكذا الكراهية بين "الأجواد"(نبلاء السيف) و "المرابطين" (نبلاء العقيدة).[3]

وبعد غزو الأوراس في مارس 1844 عمدت السلطة الاستعمارية إلى تكوين نوع من التنظيم الإداري في المنطقة حيت يتولاه ضباط فرنسيون بواسطة " المكاتب العربية* " لتكون واسطة بين الفرنسيين

---

[1]- *Collette Establet , les gaba ,les chaouch ,deux dynasties de caïds dans l'Algérie coloniale, de 1851à1912.in : cahiers de la mèditerranèe,n45,1,1992. p-52 .*

2 -شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإستعمار(1827-1871)، مج1، تر : جمال فاطمي وأخرون، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص480 .

3-شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، نقل حاج مسعود-بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007، ص 247 .

*- هي همزة الوصل بين الجنس الأوروبي الذي استقر في الجزائر منذ 1830 وبين الأهالي الذي سكن هذا البلد ، ويعرفه دو ماس المكتب العربي "بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة ، تهدئه القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عادلة ومنظمة.ينظر: عبد الحميد زوزو:نصوص ووثائق في تاريخ المعاصر1830- 1900، د،ط،ج،الجزائر، 2007، ص177.

والسكان (الأهالي) ومهمتهم : -كسب بعض الأعيان ليعملوا إلى جانبهم مقابل بعض الامتيازات. إرهاق الأهالي بشتى الأساليب و تشتيت الشخصيات ذات النفوذ والتأثير على الأعراش. ولما عين الحاكم العسكري في المنطقة شرعت القيادة العسكرية الفرنسية في البحث عن شخصيات وعائلات لها تأثير على السكان لتسند إليها مهمة قيادية.[1]

وعلى إثر إحتدام الصراع الذي كان بين عبد السلام المقراني وابن عمه أحمد المقراني **و لما زعم هذا الأخير على التحالف مع الفرنسيين، توجه لهذا الغرض إلى الشيخ بوعكاز بن عاشور في فرجيوة, أيد الشيخ بوعكاز أحمد المقراني في نواياه بخصوص الإذعان للفرنسيين, و تقدم هذا الأخير بعد اتصال في نهاية جويلية 1838مع علي بن احمد قايد العواسي إلى الجنرال غالبوا حاكم قسنطينة، طالبا تعيين أحمد المقراني في منصب قايد على أولاد عامر*** وبعد شهرين من ذاك وبالتحديد في شهر سبتمبر قتل بن يلس في غارة, فحصل أحمد المقراني على اللقب الذي كان يسعى إليه، أو بالأحرى لقب الخليفة الذي دشنه رسميا في 30 سبتمبر وهو لقب تمنحه فرنسا لأهم حلفائها و المتعاونين معها من السكان الأصليين الذين ينضمون إليها بصورة تلقائية، و يعتبر هذا التعيين بداية علاقات فرنسا مع العائلات الكبرى بمقاطعة قسنطينة.[2]

لما وصل الأمر المتعلق بدفع ضريبة العشر والزكاة إلى قبيلة الحشم الواقعة تحت إمرة عائلة المقراني والتي كانت معفاة على الدوام من دفع الإتاوات وأعمال السخرة وكان أل المقراني أنفسهم مقيدين على غرار القياد الآخرين بالتزام القاعدة العامة . كما قررت فرنسا فرض دفع الضريبة عينا بدل تسديدها نقدا، تلك الضريبة التي كانت تمثل دخلا معتبرا لأل المقراني الذين يتولون جبايتها.

1- محمد العيد مطمر، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الاوراس , مجلة العلوم الإنسانية،ع: 04، جامعة بسكرة ، ماي 2003, ص 41.

**- كان مخلصا لأحمد باي وظل يدير شؤون قيادته بنوع من اللامركزية و لم تكن تتجاوز الضريبة المستخلصة بمشيخته سوى سبع مائة فرنك في عهد هذا الأخير، وبعد سقوط قسنطينة إستجاب المقراني للعمل مع فرنسا. ينظر:صالح فركوس، المرجع السابق، ص 232.

***- كانت قيادة أولاد عامر في العهد التركي تتألف من القبائل التي شكلت معها في سنة 1849 قيادات ثلاثة من أولاد عامر القبالة , وعامر الظهرة وأولاد ثابت . ينظر : لويس رين، , تاريخ انتفاضة 1871في الجزائر، تر : مسعود حاج مسعود , دار الرائد للكتاب , الجزائر, 2013، ص 32.

2- نفسه، ص 38-40.

ومن جهة أخرى تخلت فرنسا تدريجيا عن الوكلاء الذين كانوا شبه موظفين لدى الباش أغا, و لم تكن لهم صفة رسمية وتقرر تعويضهم بالقياد أو الشيوخ المعينين بصفة رسمية والذين يتم انتقاؤهم بعناية من بين المقيمين في القبيلة [1].

وحسب ما ورد في الأرشيف الفرنسي هناك دلائل عن فساد عائلتي قابة وشاوش كانوا يقومون باقتطاع الضرائب وجمعها ويعفون أقاربهم منها وكما كانوا يملكون قطعان كبيرة وأراضي واسعة مادام بيدهم سلطة القرار و ويتفقون مع مصالح الضرائب على عدم الإبلاغ لبعض الضرائب وهذا الاتفاق يحقق لهم نسبة 10% وأقل ما كانوا يدفعونه للخزينة وكانوا يتجاوزون الإعلان عن الغرامات رغم أن قانون الإنديجين فرض غرامات كثيرة إضافة إلى أنهم يأخذون الغرامات ويلزمون الناس بالصمت, وكان القياد يتلقون الهدايا ويشغلون الناس بأراضيهم ووصل بهم الأمر إلى حد المساس بكرامة الناس , مثلا الزواج بالقوة فالقايد كان شخص منبوذ لم يكن يرغب أي أحد في مصاهرته إلا أنه كان إذا أراد أن يتزوج بإحدى النساء كان له ذالك ولو بالقوة.[2]

المبحث الثاني:مراحل ترسيم القياد:

سلك القياد ومايتبعه تركة عثمانية، وكانت هذه الوظيفة ذات مضمون محدد، باعتبار أن القايد كان يتولى الإشراف على فضاء عمراني وجغرافي معين يسمى وطن ، تقوم به عادة مجموعة من القبائل المتفاوتة الأهمية.

ويعين القياد عادة من باي المقاطعة، باقتراح من قائدها العسكري الذي يعرف بالأغا ويتم اختيارهم بناء على ما يتمتعون به من جاه ومكانة، سواء ا كان بالوراثة أو بالاكتساب ، وكان هناك صنفان من القياد:قياد المهام وقياد القبائل.[3]

وغداة احتلال الجزائر سنة1830حافظ الغزاة الفرنسيون على تسمية القايد و الآغا وأضافوا إليها الباشاغا، لكن بمضمون تختلف عن المضامين السابقة القربية من الوظائف السلطانية.(السيادية). وأبرز دليل على هذا التدني في الأهمية،أن هذه الأسلاك المساعدة كانت تحت إشراف هيئة عسكرية تعرف باسم المكاتب العربية فقيادة القبائل مثلا:أصبحوا يعينون على مستوى الدوائر حيث يوجد مكتب

[1]-لويس رين، لمصدر السابق، ص 40- 64 .

[2]- *Colette Establet , Opcit , p53.*

[3]- محمد عباس، دروب الاستقلال فصول من ملحمة التحرير, دار هومة, الجزائر, 2011, ص59.

رئيسي للشؤون العربية يديره ضابط برتبة عقيد ويأتي اقتراح من الخليفة أو الباشاغا، هذا النظام الموازي الخاص بالجزائريين(الأهالي أو الأندجينا*)استمر بعد تأسيس العمالات **وتوابعها سنة 1848.[1]

بعد احتلال فرنسا للجزائر أصبحت سلطات الاحتلال، تقوم بتعيين مسؤول من الأهالي على كل منطقة، حسب ما ورد في المذكرات الموجهة للقادة الفرنسيين كتلك الموجهة للجنرال دامريمون ***حول كيفية إدارة الأهالي يجب علينا ترك العرب يحكمون أنفسهم بأنفسهم إي إننا سنعتمد على نظام حكم محلي أساسه القاعدة الاجتماعية والعرف السائد في أوساط الأهالي العرب.

ففي مدينة قسنطينة عين الجنرال فالي حمودة ابن الفقون ابن شيخ البلد كقايد وهو في سن 25 سنة وأعطاه سلطة جمع غرامات الحرب المقدرة ب200 ألف فرنك و 300 بقرة كما شكل بعض الأعيان في ديوان منهم مصطفى صهره أحمد باي ****الذي أصبح خليفة وعين الشيخ بوزيان أغا والشيخ علاوة ابن الشاوش قايد الدار.كما عين فالي فرحات بن سعيد شيخ العرب وخليفة على الجنوب أما بوزيان بن ماغورة فعين شيخ على فرجيوة وعين الكولي شيخ معطلة قائد على زنول جنوب قسنطينة .ففي أكتوبر أصبح هؤلاء معينون بشكل رسمي تحت قيادة الكولونيال بلنال, وأصبح حمودة قائد الشيوخ ومساعده فرحات بن سعيد وتمثلت وظائفهم في جمع العشور والبحث عن أملاك البايلك وضمها للإدارة الفرنسية.[1]

*هو عبارة عن مجموعة من النصوص وضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صف السكان المسلمين بحيث يتعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأوروبيين , وقد بقي ساري المفعول حتى سنة 1944. ينظر: عمار بوحوش , التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962, ط1, دار الغرب الإسلامي, بيروت 1999,ص 172 .

**-هي عبارة عن إدارة محلية واسعة النطاق شديدة الحكم صارمة التنفيذ، للاستعمار فيها سلطة تعادل سلطته ونفوذه في الولاية العامة ، فالأوروبي يعتبر في دار العمالة صاحب البيت كل فيها يخدم ركابه. ينظر:أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2001، ص 100.

1- مجلة علوم إنسانية، مجلة عليمة، تاريخ وحضارة خاصة بالذكري الخمسينية للاستقلال الوطني، ع:18-19، عصور منشورات مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، الجزائر،2002، ص 68.

***ينظر:الملحق رقم 01، ص 45

****الحاج أحمد باي من مواليد 1784 هو حفيد الباي أحمد القلي وابن الشريف محمد الذي شغل منصب الخلفية في الفترة التركية من أصل كراغلي بدأ الحاج أحمد يبرز كرجل لامع وكفء منذ سنة 1809 عندما وصل إلى رتبة قائد العواسي. ينظر : صالح فركوس, الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850, د(ط), الجزائر,2009، ص 19- 20.

[1] *Ageron Charles-Robert , Administration directe ou protectorat : Un conflit de méthodes sur l'organisation de la province de Constantine 1837-.1838.In : Revue française d'histoire d'outre d'outre-mer tome.50,n°178 .premieter1963.p7-8.*

وخلال فترة الاحتلال الفرنسي استحدث نوعان من البلديات وهي كالأتي:

أ-بلديات كاملة الصلاحية:

أنشئت هذه الأخيرة بموجب مراسيم عام 1848، أهمها مرسوم 16أوت1848، ومرسوم9 و16ديسمبر1848 التي جعلت من كل الأقاليم المدنية بلديات وكان عددها ثمانية، وقد اقتصر وجودها على المناطق التي ضمت كثافة سكانية أوروبية معتبرة، وطبقت فيها القوانين السارية في فرنسا بطريقة إنتقائية.

كما يوجد هذا النوع من البلديات حتى في بعض المناطق التي لم تتعد نسبة الأوروبيين فيها 10% من مجموع السكان، وبلغ عددها 96 بلدية عام 1869، وتراجعت على مساحة 12.343كم، وكان بها484.000نسمة من نفس العام.

ب- بلديات مختلطة:

.بموجب مرسوم 27 ديسمبر 1866 ويوجد هذا النوع من البلديات في بعض الجهات التي معظم سكانها من المسلمين، وبها أعداد قليلة من الأوروبيين الذين لم يتجاوز عددهم أحيانا في بعض البلديات كبلدية جرجرة 49 مستوطنا وبلدية ميلة 94مستوطنا .ومع ذلك فقد كان عدد الأوروبيين في مجالسها أكثر من عدد المسلمين .[1]

في سنة 1871الذي يسمونه بعام المقراني، وحتى لاكوست ورفيقاه ناقضوا أنفسهم في كتابهم "الجزائر ماضيها وحاضرها"، عندما أكدوا أن الفترة من مارس إلى ماي 1871 تمثل ذروة الثورة وقمتها نظرا لوجود .زعيمها المقراني و قبل أن يتسلم الإخوان الرحمانيون زمامها بعد مقتله.فبعد الإعلان الإدارة الفرنسية عن قرارات مرسوم 24أكتوبر1871 القاضية بإلغاء النظام العسكري في المناطق الشمالية وتعويضه بنظام الحاكم المدني، قدم المقراني استقالته من منصب الباشاغوية،كما استقال ضباط المكاتب العربية، والحاكم العام، ماكماهون احتجاجا على السياسة الجديدة مع اختلاف الفكرة .[2]

فإذا كان المقراني قد غضب من الحكم المدني، فإن الضباط والحاكم العام الذين لم يكن احتجاجهم منصبا على النظام كنظام، وإنما لأن هذا النظام الجديد سينتزع منهم السلطة، ويرميهم على هامش الحياة في البلاد، لكن نظراً لكون فرنسا كانت تمر بأزمة الحرب الروسية فقد أبقت ماكماهون في

[1]- رابح لونيسي وآخرون, تاريخ الجزائر المعاصر 1989,ج1, دار المعرفة, الجزائر , 2010 ص 80.

[2]- يحي بوعزيز, ثورات القرنين التاسع عشر والعشرين, ج1, ط1, (م م و م)،الجزائر، ص239 .

منصبه، وتوسل هذا الأخير من المقراني أن يعبر عن إخلاصه لفرنسا بالبقاء في منصبه، فلبى رغبتـــه دون أن يسحب استقالته و لم يتفطن إلى ما ينجر عن ذلك.[1]

وقد حافظت فرنسا على هذا المنصب الذي ورثته عن النظام العثماني، وذلك لعـــدة عوامـــل مساعدة على ذلك من بينها:

- المحافظة على الأمن في السنوات الأولى ورغبة الإدارة الاستعمارية الفرنسية إبقاء العـــائلات الكـــبيرة كوساطة بينها وبين الجزائريين وتحكمهم في القبائل القوية.

- بسبب وجود حالة تردد في بداية الإستعمار الفرنسي ، وعدم وجود حالة إجماع على النظام الـــذي ستحكم به الجزائر على الأقل إلى غاية وجود نابليون الثالث*، ووجود اضـــطرب في فرنســـا وعـــدم الاستقرار السياسي وقد تجلى التردد والاستيطان العسكري والمملكة العربيـــة مقاطعـــات اســـتيطانية.

-عدم اعتراف المستعمرين الأوروبيين بالتركيبة الداخلية للمجتمع الجزائري وطابعه الديني واللغوي وهذا ما جعلهم يلجؤون إلى النظام الإداري القائم كوسيط والذي اعتمدت عليه القبائل والذي كان يجنبـــه ردود سلبية، و أي نظام أخر كان مكلف ويثقل ميزانية الحربية ، بينما هذا كان النظام يخضع الـــبلاد سلميا ويوفر له مداخيل مالية بكل سهولة.[2]

في سنة 1919كانت البلديات المختلطة تضم 800قايد يتقاضون سنوياً مبلغاً يقدر ب1200فرنك. وقد رأى الفصيل العربي في المندوبيات المالية أن أجور القياد قليلة وطالب بن شنوف بأجرسنوي يتراوح مابين 1000فرنك 1200 فرنك.[3]

صدرت في شهرفبراير1919 سلسلة من القرارات لتحسين أوضاع القياد وتوسيع صلاحياتهم ورفع من أجورهم، والقرار المتعلق بإعادة الجماعة في البلديات الكاملة الصلاحيات في الجزائر وقرار 8فبراير1919والذي ينظم توظيف القياد في البلديات المختلطة والبلديات العربية ، والقرار الصادر في 10فبراير1919الذي يحدد مهنة القياد. وبموجب قرار من الحاكم العام الصادر في 6فبراير1919 لم

---

[1]- نفسه، ص 239.

*-هوشارل لويس نابليون ولد بباريس في 20أفريل 1808 ترعرع بسويسرا، تابع دارسة في أوكس بوزع انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة أربع سنوات وأعلن النظام الإمبراطوي مسيميا الإمبورطور نابليون الثالث توفي1873.ينظر: شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص 452.

[2] - *A bderrazak Djellali, Opcit, p40-41.*

[3] -*Aberrazak Djellali ,Opcite, p818.*

يكن تعيين القياد في البلديات الكاملة الصلاحيات من عامل العمالة أو حاكم المقاطعة ولكن من صلاحيات الحاكم العام في الجزائر، وبموجب منشورة في المجلس البلدي ويبقى أجر القايد على حساب ميزانية البلدية، وفي حالة عدم وجود موارد ميزانية البلدية بعدما يتم التحقيق يتلقى أجره من مساعدة ميزانية الجزائر .بموجب مرسوم 14نوفمبر1919، ويستطيع الحاكم العام أن يعين قايد أو عدة قياد والأغوات في البلديات الكاملة الصلاحيات[1]

حاول المسؤولون الإداريون في البلديات المختلطة أن يحتجوا على بعض الإنجازات التي لا مبرر لها على غرار ذلك المسؤول بسط رأيه باعتدال قائلا: "ليس في وسع رئيس بلدية قروية يتمتع بالقدر الكافي من الحس المهني، أن يدعى القيام بالضروري من الرقابة التي تتطلبها مجموعات سكانية هامة من الأهالي المشتتين على مساحات ترابية شاسعة.ونجرأ البعض الأخر إلى الإدلاء بمشاعرهم في الصحافة المعارضة".[2]

وبإلحاح من الكولون تم توسيع مناطق الحكم المدني و تفتيت الأعراش الجزائرية بعد قانون1863ومايسمى بقانون سينابوس كونسلت أو القرار المشيخي الذي يعطى بتحويل الملكة الجماعية الملكة الفردية لتسهيل عملية تفكيك المجتمع الجزائري. و تقليص صلاحيات القيادة إلى إنشاء نظام إداري جديد و تطوير الأنظمة القائمة على هذا النظام، وساعدهم على ذلك الثورات المستمرة وحدوث الجوائح في سنة 1867، ففي هذه السنة أنشئ نظام البلديات الجزائرية و كان معظم أعضائها من الكولون. وكانت لهذه الأخيرة صلاحيات واسعة و قد ورثت اختصاصاتها من المكاتب العربية بعد إلغائها.

وأصبح الجزائريون منضوين تحت السلطة الإدارية لهذه البلديات الجديدة بواسطة القياد و رؤساء الأعراش وكان ذلك نتيجة التوسع في المناطق التي أصبحت تشمل أكثر من مليون هكتار من الأرض وتضم حوالي نصف مليون من الجزائريين. [3]

.بموجب مرسوم 24 أكتوبر1870 أنشئت في الجزائر عمالة الجزائر وعمالة وهران وعمالة قسنطينة ، وكل عمالة تضم إقليم مدني و إقليم عسكري يحكم الضابط تحت وصاية المحافظ, اضمحلت الأقاليم العسكرية في الشمال و غابت كلية سنة 1923 ، لكنها بقيت موجودة في جنوب الجزائر حتى سنة

[1] - *Jacques Bouveresse,.Les Délégations Financières algériennes1898-1945*

[2] -شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص350.

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860- 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2000، ص 63.

1957 ، وقد غطت مليونين من الكيلومترات المربعة 2,381,741كم/2 و هي مساحة الجزائر.
أنشئت أقاليم الجنوب قانونيا في 24 ديسمبر 1902 ونظمت بمفعول مرسوم 14 أوت 1905.
فكانت تشمل غرداية وعين الصفراء و توقورت و الواحات و كانت منقسمة إلى دوائر و مراكز يشرف عليها ضباط , في ما بعد شملت كل منطقة الجنوب.[1]

عمل المستوطنون الأوروبيون على التخلص من رؤساء القبائل أو الشخصيات الجزائرية التي كانت عندها الدواوير، فقد تقرر إبعادها و تعيين القياد في محلها و مع مرور الوقت ازداد نفوذ القياد إلى درجة أنه صار من حقهم اختيار المستشارين الماليين في البلديات ، وفي عام 1924 قرر مجلس المندوبين الماليين تقديم مساعدة مالية للقياد بحيث لا يقل دخلهم السنوي عن 1,200 فرنك فرنسي بالنسبة لكل قايد، وهذا تقدير للخدمات التي يقدمها القياد لفرنسا في الجزائر بصفتهم أداة أو وسيلة للهيمنة الأوروبية ، وفي واقع الأمر أن القياد عبارة عن موظفين عند فرنسا يحصلون على رشاوى مقابل تقديم الخدمات للذين يتعاونون معهم ومع الإحتلال الفرنسي .[2]

بالإضافة إلى هذا نجد النظام الموازي الخاص بالجزائريين (الأهالي أوالأنديجينا) الذي استمر بعد تأسيس العمالات وتوابعها سنة1848،قد إستمر حتى بعد إلغاء المكاتب العربية سنة1870، وبموجب قانون 4فبراير1919اكتسب طابعا قانونيا، بعد ترسيم سلك القياد كمساعدين لرؤساء البلديات أو الحاكم المحليين باعتبارهم موظفين يتقاضون رواتبهم من خزنية الولاية العامة.

وينص المرسوم التنفيذي الصادر في 6فبراير من نفس السنة، على أن الوالي العام يعين على مستوى البلدية المنتخبة قائداً فأكثر، باستشارة المجلس البلدي ويعين قياد البلديات المختلطة بنفس الطريقة علما، أن القانون الجديد كان يميز بين هؤلاء ونظرائهم في البلديات وحكامها ينظرون عادة بعين الارتياح لسلك القياد.[3]

وقد أخضع الحكام و العائلات الكبيرة المتنفذة الأهالي لضرائب ثقيلة، كانت في غالب الأحيان إرضاء لنزوات القياد ورغباتهم حتى أصبح حال الأهالي يشبه ما كان يعانيه أُقنان أوروبا في العصور الوسيطة كما عبر لويس رين Rinn louis، ومن أهم الانعكاسات السلبية النجمة عن تطبيق

1- بوعلام حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر،2012، ص 77.
[2]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 170.
[3]محمد عباس، المرجع السابق، ص59.

السياسية الضريبية على البايلك زرع شرارة صراع قبلي مشحون حول اكتساب مناطق النفوذ لتحسين الوضعية المالية أو التمرد على السلطة القائمة.[1]

المبحث الثالث:الخصائص المتطلبة في القياد:

في الثمانينات كثرت ألقاب الأغوات *والقياد والشيوخ بالصحراء.و كانوا غالباً رجالاً انتهازيين، يقول عنهم الفرنسيون إنهم رجال مهنة تولوا الوظيفة عن جدارة وديمقراطية، وليس رجال تقاليد قبلية تولوا الوظيفة عن طريق الوراثة، وكان هذا النمط الجديد من الرجال راضياً بما يعطيه له الفرنسيون، فلا يسأل عن حقوق وراثية ولاعن امتيازات، فهو موظف متواضع ومطيع، ولاؤه الكامل لفرنسا وليس للقبيلة، وتعليمه أصبح بالتدرج فرنسيا-أهلياً، بينما كان تعليم أمثاله في السابق تعليماً عربياً إسلامياً مشبعا بالتراث والتقاليد .[2]

كما احتفظت القيادة الفرنسية على السلم القيادي المتمثل في الآغات و الخليفات مع الاحتفاظ بحرية التصرف فيه وابتكار وظيفة تدعى باشاأغا ، يتقاضى هؤلاء القياد راتبا محددا وتوضع تحت تصرفهم فرق من أعوان الأمن تدفع أجورهم من طرف الإدارة الفرنسي, ويتم اختيارهم إما من بين الموالين لها منذ الوهلة الأولى , أومن بين الأعيان المتواطئين معها أو الذين انضموا إليها أما الرتب الوضعية فقد تم توظيف قادتها من بين قبائل "المخزن " ثم كرست لهم المهام المسندة إليهم والمتمثلة في وظائف الشرطة وجمع الضرائب وكانوا يتقاضون" خمس "المبالغ التي يجمعونها ثم خفضت النسبة بعد صدور أمر17جانفي 1845 إلى عشر مبالغ الضرائب، كان التغريم من بين المهام المسندة إليهم واحتفظوا أيضا بحق تسخير الناس في أشغال الحرث والحصاد ونقل الحبوب, وأن تأطير ومراقبة أولئك القادة استوجب إنشاء إدارة للشؤون العربية في كل مقاطعة, ابتدأ من سنة1844 مهمتها هي ضمان تسيير لا مركزي لمكاتب الشؤون العربية .[3]

---

[1]-محمد أوجرتني، أسرة بن قانه ومكانتها السياسية والاجتماعية خلال العهد العثماني ، رسالة ماجستير، تخصص:تاريخ الحديث والمعاصر، ، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2004-2005، ص، 132.

*هو القائد العام لقوات البرية ، بما فيها الانكشارية والحملات العسكرية والاستثنائية فيصبح البيات في هذه الحالة تحت إمرته هده الآغا هو المكلف بإدارة ريف دار السلطان ، لكن إدارته وساطته لاتمتد ألا إلى الأهالي ،فالأتراك و الكراغلة لا يخضعون له.ينظر:رابح لونيسي وأخرون، المرجع السابق، 2010، ص 17 .

[2]-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 144.

[3]-شارل روبيرأجرون، *المرجع السابق* ، ص229 .

أما غالبية الجزائريين فقد كانوا يخضعون لما يسمى بالمكاتب العربية وهي ليست بلديات، ولكنها وحدات لإدارة القبائل و الأعراش، كان المسئولون المدنيون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية للأعراش فيديرون القضاء مستعملين الغلظة اللفظية والعصا والتهديد، ويسلطون العقوبات ويفرضون الغرامات، ويجمعون المعلومات، وهؤلاء المسؤولون المدنيون كانوا يتعاونون في مهمتهم مع الوسطاء الجزائريون، وهم القياد وشيوخ القبائل والأعراش ورغم هذه الصلاحيات فان سلطات المسؤولين المدنيين لم تكن مطلقة، مثل ما كان عليه حال المكاتب العسكرية ،لان المسؤول المدني يبقى تابع للوالي وليس مستقل عنه .[1]

على سبيل المثال كان آغا إسماعيل بن علي مصرلي حاكما لتقرت ووادي ريغ خلال الثمانينات، فقد كان خوجة لمدير مدرسة تقرت، جان لقليز كطلب الترخيص لتلميذ بالغياب وتمكين أحد المعلمين من مفتاح المدرسة، أو كتابة الأغا إلى الفرسان في طريق بسكرة ليوفروا الأمن والفراش والمعاش للقليز عند مروره إلى الجزائر. ويبدو أن عائلة مصرلي هذه كانت تتوزع عدة وظائف لدى الفرنسيين في نفس الوقت، ومنها محمود علي مصرلي الذي كان قايد الحضنة. ومنهم عبد العزيز مصرلي الذي قيل عنه إنه خدم الفرنسيين خدمة كبيرة في إخضاع الطوارق والاستيلاء على تيميمون .وكان التملق هو شيمة القيادات الجديدة، ففي1887أرسل إسماعيل بن علي مصرلي، أغا تقرب صندوقا من تمر دقلة نور إلى الضابط رين بالجزائر، وكان هذا مسئولا عن الشؤون الأهلية.وتذهب المصادر الفرنسية إلى أن عائلة مصرلي كانت متحالفة مع عائلة ابن قانه التي فيها مشيخة العرب في الزيبان والمنافسة لعائلة بوعكاز برفجيوة.[2]

يصنف قياد البلديات المختلطة إلى 06 درجات ويتقاضون بدءا من شهر جويلية1919 مرتبا يتراوح بين 4000و 7000فرنك، بينما في البلديات الكاملة الصلاحيات لا يتعدى مرتبهم 4000 فرنك، ولقياد البلديات الممتزجة أيضا الحصول على الترقية إلى درجة أغا بعد 12عاما من العمل، ولهم إمكانية أن ينتخبوا بعد مدة ممارسة تتراوح بين خمس وست سنوات من ضمن الأغوات إلى منصب الباش آغا، غير أن هذا الألقاب فقدت مع مرور الوقت وزنها السابق، وتراجع أدائها لضعف سلطة أصحابها بالرغم من الهالة التي كانت تضفيها عليهم برانيسهم الحمراء والأوسمة الشرفية المعلقة عليها، فلم

[1]-أ بو القاسم سعد الله، المرجع السابق، 480.

[2] نفسه، ص ، 144-145.

يعودوا أكثر من مجرد موظفين من الدرجة الوسطى وضمن سلك مؤقت في طريقة إلى الزوال،[1] أضف إلى ذلك، وظيفة القياد لم تعد محصورة في البيوت الكبيرة ولا حكراً على العائلات الشريفة وإنما أصبح يتولاها من هم طبقات اجتماعية وفئات مهنية أخرى نتيجة للحرب العظمى الشيء الذي أفقدها هالتها الأولى.[2].

وينص المرسوم التنفيذي الصادر في 6 فبراير1919، على أن الوالي العام يعين على مستوى البلدية المنتخبة قائدا فأكثر، باستشارة المجلس البلدي ويعين قياد البلديات المختلطة بنفس الطريقة، علما أن القانون الجديد كان يميز بين هؤلاء ونظرائهم في البلديات المنتخبة إلى غاية 1952 عندما تم توحيد السلكين، و لم يكن رؤساء البلديات وحكامها ينظرون عادة بعين الارتياح لسلك القياد، وكانت مرتبات هؤلاء زهيدة في الغالب،وهو ما يعكس انتشار ظاهرة الفساد بينهم، حفاظهم على مظاهر الوظيفة وأبهتها ويستغلون في ذلك حاجة المواطنين إليهم في الحصول على وثائق الحالة المدنية وتسجيلهم في قوائم الناخبين ودعم طلبات رخص السياقة وحمل السلاح وفتح المقاهي، والحصول على قروض الشركة الأهلية للاحتياط أو ما إلى ذلك.[3]

وبالفعل يفيدنا إحصاء أخر فيما بعد أن القياد الذين كان عددهم خلال سنتي1936-1937سبعمائة وواحد وعشرين قائداً من بينهم 100قائدا ينتمون إلى الأجواد، ومائتان منهم ينحدرون من العائلات الدينية، وأغلبيتهم كانوا ينتمون إلى الطبقة البرجوازية وعددهم ثلاثمائة وخمسين، وهم من قدامى المحاربين بنسبة 10% أي نحو واحد سبعين قائداً.[4]

أصحاب الألقاب العالية (كالباشا غوت والأغوات)كانوا يحصلون على مرتباتهم من الإدارة الفرنسية مباشرة، أما القياد فيحصلون على مرتباهم من عشر الضرائب التي يجمعونها والغرامات التي يفرضونها من بين الامتيازات التي يتمتع بها القياد نجد أن المراكز التعليمة التي أنشأتها فرنسا لم تلتحق بها إلا فئة قليلة من أبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية من قياد وخواجات و لم تكن مفتوحة لكل

[1]-عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائر والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر،2012، ص 85.

[2]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص85 .

[3]-محمد عباس، المرجع السابق، 60.

4-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص145.

السكان[1]. وبعد استسلام بومعزة اعترف سانت أرنو أن جميع القادة دون استثناء تقريبا، وعلى رأسهم سيدي العربي، كانوا يزودونه بالرجال والمال والبارود.

كان الحلفاء يضحون بحياتهم لمساعدة الفرنسيين. حيث اغتيل عدة قادة قد عينتهم الإدارة الفرنسية ، وقد عاقبت مرتكبي الاغتيالات في المقاطعة التي أشرفت عليها منذ سنتين اثنتين, إثنان من الأغوات، ولا يمكن عد جميع القياد والشيوخ .

وفي حقيقة الأمر كانت المداخيل أو النفقات غير كافية ومع ذلك كان أغلبية المسؤولين الفرنسيين يطالبونهم بتنظيم حفلات استقبال مكلفة والتي تنجر عنها بعض الممارسات اللاقانونية إلى حد إنها اعتبرت كرشوة مقابل بعض النشاطات الإدارية البسيطة لخدمة الأهالي وتسيير الحالة المدنية للدواوير أو القرى الريفية و المداشر وقوائم التجنيد، فالقايد يصدر الوثائق الصالحة لطلب الحصول على المنحة، كما انه يستشار من طرف الحاكم الإداري في ما يخص رخصة الحيازة على الأسلحة،رخصة السياقة، رخصة فتح المقاهي الشعبية، وكذا منح القروض الفلاحية وبهذا يمكنه أن يطالب المستفيدين من هذه الرخص بدفع مبلغ مالي معين، والذي هو في الحقيقة خدمة مجانية إلا أن الحاكم الإداري يغض النظر عن هذه الممارسات .وخاصة بعد سنة 1948، كما أن الإدارة تستغل هذا الأخير في تزوير الانتخابات المحلية الجهوية، والتشريعية كما أن عائلات القياد يوزعون فيما بينهم مناصب مجلس النواب، المجلس العام الولائي، الممثلين في المجلس الجزائري مقابل هذا هؤلاء المنتخبين يدافعون لمصلحة القايد للاستفادة من المنح الإضافية[2].

1-عبد الله دهالسي، صالح الغول، السياسة التعليمية الفرنسية في توات 1930-1962، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص: حديث ومعاصر، فسم التاريخ، جامعة أدرار، السنة الجامعية 2006 -2007، ص21. .

[2] -شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 480.

الفصل الثاني

المبحث الأول: مهام القايد الاقتصادية :

كان قياد الأهالي يستغلون السكان كما كان الشأن في عهد الأتراك، حيث كانوا يرغمون شيوخ الدواوير على دفع مبالغ تفوق تلك المدونة في أوراق التوزيع . وفي هذا الشأن، يؤكد أندري جوليان أنه زيادة على الضرائب القانونية كانت سلطات الإحتلال تطالب بضرائب أخرى إستثنائية كانت أشد على السكان الجزائريين كتلك التي تفرضها إدارة الإحتلال لتزويد جيوشها في حالة الحرب وهو ما أثقل كاهل الطبقات الفقيرة وخاصة فئة الفلاحين التي كانت تسلب منهم دوابهم لاستعمالها في عملية النقل.[1]

وللقايد مساعدون جزائريون يطلق عليهم الحراس أو قارد شامبيط وكان هؤلاء محل شكوى من الناس لتعسفهم.[2]

والضريبة العربية التي كان القياد يقومون بجمعها هي ضريبة كانت موجودة في العهد التركي وأبقت عليها فرنسا بتغيير إسمها فقط وشملت هذه الأخيرة ضريبة العشور والزكاة- الحكور- اللازمة.

- العشور: تفرض على المحاصيل الزراعية ، وكان الهكتار الواحد يكلف حوالي عشرين فرنكا بعد أن أصبحت العشور تدفع نقدا.

الزكاة: تفرض على الحيوانات أنواعها، فمثلا البقرة عليها حوالي ثلاثة فرنك، والماعز حوالي 15،0 فرنك، والخروف حوالي 20،0 فرنك. وكانت مقادير الزكاة تحددها سلطات فرنسا سنويا.

- الحكور : هذا النوع من الضرائب كان شائعا في إقليم قسنطينة بالخصوص وهو عبارة عن العشر من مدخول الكراء من أرض الدولة (البايلك) أو بالأحرى من الأراضي العرشية التي يؤول أمرها إلى الدولة.

-اللازمة:تطبق بكثرة في بلاد القبائل زواوة وتعني ضريبة الرأس على كل من هو قادر على حمل السلاح. وفي سنة 1919 تم إلغاء الضرائب العربية بهذه المنطقة (منطقة القبائل) بينما استمرت في الجنوب إلى غاية إندلاع الثورة التحريرية[3].

كما أصبحت السلطات الولائية هي التي تعين القياد الذين أصبحوا يمثلون سلطة فرنسا في كل قرية جزائرية. وبما أن الجهة التي تعين القايد هي التي تلغي منصبه، فان القياد يخافون من الجهات الولائية

1-شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 395.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص، 63.

3- نفسه، ص 76.

التي تقوم بعزلهم إذا لم يظهروا طاعتهم وولائهم التام لفرنسا. وطبعا فان التعيين في منصب القايد لا يتوقف على كفاءات أو مؤهلات وإنما يتوقف على الولاء لفرنسا .وكما قال الشريف بن حبيلس في سنة 1913 فانّ13% من القياد المعنيين لايعرفون القراءة والكتابة والقياد يأخذون رواتبهم ّ10 %من مجموع الضرائب العربية التي تجمع في المنطقة التي تخضع لكل قايد ، وتتراوح رواتب القياد في نهاية القرن 19ميلادي بين 000، 1و4,000 فرنك، وكان عدد القياد في الأراضي الخاضعة للحكم العسكري بالجنوب الجزائري لا يتجاوز 207 قايد، وهم بمثابة نواب لرؤساء البلديات في تلك المناطق[1].

وفي بعض الجهات كان القياد يمارسون شتى الحيل لكسب المال* فمثلا إذا طلبت إدارة الإحتلال 200 بهيمة ، فإن القايد يجمع 300 بهيمة، ثم يعمد بعد ذلك إلى إرجاع 100 فيما بعد في مقابل مال، ويتولى القايد مهمة توزيع أراضي القبائل سويا، لكنه يوزعها بنسب متفاوتة على حسب الرشوة التي تدفعها كل قبيلة[2]. كما أن الأهالي الذين تعرضت أراضيهم للمصادرة، لايفقدون الأرض فحسب بل كان عليهم أن يتخلوا عن قطعانهم ايضا و أما فارق الاسترجاع، المتعلق بالأراضي المحجوزة والذي فرض تسديده على الجميع، بسبب تسديد تلك المبالغ، يجب القيام بعمليتين متزامنتين وهما : البيع و الاقتراض.كثيرا ماكان القياد يتولون تلك البيوع بنفسهم بصفة آلية، مما منحهم فرصا للإحتكار والمزايدة، ويوجد في الدواوير من باع أغنامه وأراضيه بثمن بخس: من 6 إلى 8 رؤوس من الغنم بخمسة أو 6 فرنك، والثيران بعشرة فرنك، ومن الوسطاء من برع في تسويق تلك القطعان إلى فرنسا ، فتم تصدير 200,000 رأس إلى فرنسا بين سنتي 1872و1873 .[3]

زيادة على الضرائب المعروفة في العهد العثماني أضاف الفرنسيون أنواعا أخرى كالسخرة وحرمان الأهالي من استغلال أراضيهم، بما في ذلك الغابات وقد لاحظنا إن أصول الضرائب ترجع إلى الدين ويدفع أيضا حقوق الدولة الأجنبية المتمثلة في الرأس ونحوها.

كانت الجبايات في أيدي المكاتب العربية، وهي التي تستعمل القيادات الأهلية لتنفيذ إرادتها.فكانوا يضعون القوائم من الفاتح يناير ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر ماي من كل سنة وهذا من الأدوار الأساسية القيادات الجزائرية عندئذ، وكان التعسف والرشاوى وسوء استخدام

1- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 170.

*-ينظر :الملحق رقم 8 ص49.

2- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 179.

3- شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص 68 .

السلطة هي ميزة نظام الضرائب بصفة عامة وكان الضحية في ذلك هو الفلاح، و كان رؤساء الأعراش أو المشائخ هم الذين يقومون بجمع الضرائب تحت إشراف القايد، ثم يذهب بها كل شيخ إلى المكتب العربي القريب منه، والذي يصبها في المال أو الخزينة وكان ذلك ساريا عندما كان القايد يحكم أكثر من عرش، ولكن السياسة الفرنسية ستغير فيما بعد من هذا النظام وتجعل القايد مسؤولا فقط على عرش صغير أو فرقة، وبذلك فقد القايد نفوذه وثروته، وفككت فرنسا أواصر العلاقات بين القبائل و العشائر وفرقتها على عدد من المقاطعات المنفصلة عن بعضها وفق ما تقتضيه مصلحتها،وكان القياد قد حافظوا لمدة طويلة على مشاعر الاحترام و التبجيل لرؤسائهم السابقين وقد أصبحوا أثرياء معززين ومكرمين من طرف فرنسا غير أنهم كفوا عن إخلاصهم لها بنوع من التعظيم على عكس مدأبوا عليه من قبل وخاصة بعدما تبين لهم أن في إمكانها أن تستغني عن خدماتهم بعد انضوائهم تحت سلطتها[1].

يقوم القايد بتقديم الهدايا، وتتولى القبيلة دفع ثمنها،ويقوم القائد بعملية البناء لكن الدفع تتولاه القبيلة،يتسلم القايد مكافآت من الفرنسيين فتعبر القبيلة عن مشاركتها في فرحة القايد بالدفع، وإذا ما انعكس الأمر وعوقب تقدم كذلك بالدفع عوضا للخسارة التي لحقته ، ويولد للقايد أولاد تتولى القبيلة دفع الأفراح، ويفقد القايد أحد أعضاء أسرته تدفع القبيلة حق الدموع وإذا تهيأ القائد لسفر طويل،كالحج مثلا تقوم القبيلة بدفع نفقات الإياب.[2]

مثلا كان القايد بانورقوس يعرف ثلاثة وستين طريقة لكسب المال، لحاجته الدائمة ذلك إن يد هذا الأخير لاتنفك عن جس نبض قبيلته ليتحسس إلى أي حد يمكن استفراغها، فهو ممتلك لناصية هذا الفن الصعب القاضي بنتف الدجاجة من غير كثرة صراخ.[2]

واعتبار من ابريل 1958،ثم إنشاء جدول الضرائب وأوكلت مهمة تحديدها(قابض الضرائب على أساس وفرة محصول السنة أو ضعفه، فعلاوة عن الضريبة الرسمية الواردة في الجداول، كان دافعوا الضرائب حال تسديدهم للضريبة يتركون للقابضين(القايد و الخوجة، وحاملي المستحقات) مبلغ تكريمات يتقاسمه هؤلاء السادة مع احتفاظ القايد بالنصيب الأكبر و لم تزال تلك الممارسة إلا مع الحرب التحريرية 1954.[3]

1-لويس رين، المرجع السابق، ص 347.

1- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 197.

2-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 179.

3- مولود قايد، المقراني ، تر: سهيلة بربارة، ط1، منشورات ميموني ، الجزائر، 2013، ص 78 .

المبحث الثاني: مهام القياد الأمنية والبوليسية:

كانت الإدارة العسكرية في الجزائر على الدوام هي الهيئة المنافسة للأوروبيين (المستوطنين) على السلطة في الجزائر وذلك من بداية الاحتلال إلى يوم الإطاحة بالإمبراطورية الثانية في صيف 1870 وخلا ف لرغبات المستوطنين الأوروبيين المتمثلة في فرض الضرائب المرتفعة على المسلمين وقمعهم بجميع الوسائل القانونية والبوليسية، فإن الجيش كان يستعمل أسلوبا آخر في حكم الجزائر وهو الاعتماد على المكاتب العربية للاتصال بالسكان المحليين واستعمال القياد والشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري للحصول على المعلومات المتعلقة بالأمن وإقامة جسور تعاون بين السكان المسلمين وقيادة الجيش وابتداء من سنة 1841 حتى سنة 1858 كانت المكاتب العربية هي التي تحكم الجزائر بصفة فعلية.[1]

وقسم قرار مجلس الشيوخ الذي صدر في 22أفريل 1863 وهو نفس القرار المشيخي، القبائل إلى دواوير ثم إلى فرق وذلك لإضعاف سلطة القبائل، إضافة إلى ذلك نجد أن الإدارة الفرنسية أسندت إلى القايد قضايا محلية،مثلا كلفته بالحالة المدنية وإعداد قوائم الشبان المدعوين للخدمة العسكرية وكان يقدم رأيه في سلوك كل شخص متهم بالمس بالسيادة الفرنسية على الجزائر، فرغم محدودية صلاحيات القايد تظهر خطورة منصبه بوضوح، ولذالك عند اندلاع الثورة التحريرية صدر قرار من جبهة التحرير الوطني فرض على القياد الاستقالة من مناصبهم.يكلف القياد بأن يقدموا للسلطات البلدية الفرنسية كل المعلومات المتعلقة بالحفاظ على الأمن في معاونة الوكلاء بشكل خاص في مصلحة الضرائب البلدية خاصة أثناء عمليات الإحصاء لأجل رسوم الضرائب، وأن يسهروا على تسجيل المواليد والوفيات، الزواج والطلاق.[2] **المبحث الثالث:** مهامه في ضبط الحالة المدنية:

في 8 أوت 1854أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم يتعلق بالتنظيم الإداري للجزائريين بالإقليم المدني، وخصصت جزءاً كبيراً منه لإقامة الحالة المدنية ومن هنا بدأت التجربة حيث نصت المادة العاشرة منه على أن يتلقى شيوخ القبائل عقود المواليد والوفيات الخاصة بالعرب المقيمين خارج المدن على أن يتم تحريرها باللغة العربية .[3]

وتنقل مباشرة إلي محافظي البلديات الذين بدورهم يسجلونها وينقلونها إلي اللغة الفرنسية في سجلات الحالة المدنية للبلديات المعنية ويتم خصم تكاليف العملية من ميزانية البلدية، في نفس التاريخ

4- عمار بوحوش ، المرجع السابق ،ص 176 .

[2] -*JacquesBouveresse.LesDélégationsFinanciéresalgériennes1898/1945,Tome.1.P-U-R-U DU.p،120*

[3] - جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 342.

أنشأت المكاتب العربية الخاصة بالعمالات حيث منحت الإدارة لرؤساء هذه المكاتب سلطة فرض الغرامات على الجزائريين عند التهاون في إعلان المواليد والوفيات قدرت بعشرة وخمسة عشرة فرنك وسجن من يوم إلى خمسة أيام، في هذين المرسومين لأول مرة يطرح الاسم العائلي من طرف الإدارة الفرنسية حيث نص على إجبار المسلمين على حمل إسم عائلي .[1]

وقد اقتصر الأمر على تسجيل عقود الميلاد والوفاة دون عقود الزواج والطلاق نظراً لعدم أهمية الأخيرة مقارنة مع الأولى وتأجيلها إلى وقت لاحق،وكان قضاة الصلح الفرنسيون يلحون على الجزائريين باتخاذ إسم عائلي ويطالبون الإدارة بتطبيق الحالة المدنية الفرنسية وأدعوا أن ذلك يساعدهم في معرفة المتخاصمين،أما في المنطقة العسكرية فقد أصدر الحاكم العام قرارا في 20 ماي1868 يقضي بتنظيم بلديات هذا الإقليم وكلف أمين الجماعة على بالإشراف على سجلات الحالة المدنية بدلاً من القايد.[2] أما عن الواقع إن العملية تمت بتراخي كبير كون الضباط لم يكونوا حريصين على تنفيذ العملية، وكان الهدف في البداية جعل تسجيل عقود الزواج لدى القايد إجراءا إجبارياً وإرغام الأخير على تمكين الجماعة من إتخاذ نسخة من كل زواج يتم بحضوره.[3]وبهذا استطاعت الإدارة الفرنسية بفضل مرسوم 1868 المصادفة على عملية تقييد المواليد والوفيات، وكذا فرض العسكريون من خلاله إستعمال سجل للمواليد والوفيات على القياد.ويبدوا أن العملية قد نجحت معهم، لأن بعض الجهات نفذت ذلك على ما يرام.ولم يقع عندئذ الحديث عن سجلات الزواج والطلاق، أو الحصول على الأسماء(الألقاب) العائلية[4]. ولكنها تمكنت من معرفة سكان الجزائر خلال السنوات 1874-1875 خاصة في المدن والمراكز الاستعمارية وأصبح رؤساء البلديات وحكاهما ينظرون بإرتياح إلى سلك القياد، وكانت مرتبات هؤلاء زهيدة في الغالب، ما يفسر انتشار ظاهرة الفساد بينهم وحفاظا على مظاهر الوظيفة وأبهتها، كانوا يستغلون حاجة المواطنين إليهم في الحصول على وثائق الحالة المدنية ودعم طلبات رخص السياقة وحمل السلاح وفتح مقاهي إستعمارية .

[1]- يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر1870-1900 قسنطينة نموذجا، ط1، دار البصائر، الجزائر، ص27.

[2]- Jacques Bouveresse ,Opcit ,p748 .

[3]-شارل روبير أجرون، المرجع السابق،ص 344.

3 -أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 458.

كان القايد يتلقى هدايا في شكل قطعان من المواشي أو حبوب مقابل خدماته بتسجيل عقود الزواج أو شهادات ميلاد عندما لا تتوفر على الصيغة القانونية مثل النساء اللاتي يتزوجن باكراً, المواليد الذين يسجلون خارج سجل الحالة المدنية أو الخدمة العسكرية.[1]

4.-*Abderrazak Djellali ,Opcit,p 41-42* .

الفصل الثالث

المبحث الأول:نماذج عن القياد وأهم أدوارهم.

1-نموذج عن القياد في منطقة العرق الغربي الكبير:

كانت فرنسا تختار القايد عن طريق الانتخابات، فالمقربين من فرنسا هم من كانوا يرشحون من يرونه أقدر لتولي منصب القايد أو كانت تلجأ إلى اختياره من العائلات التي كانت تتمتع بسمعة طيبة .

كان القياد يقومون بأعمال لئيمة تحت إمرة فرنسا ضد سكان المنطقة فكانوا يقتلون الإبل ويدفنون الأبار للسكان , وبحكم إنتمائهم إلى المنطقة كانوا يميزون بين سكانها وكذا معرفتهم لبيوت السكان وأراضيهم , ويميزون الأجانب عليها . إضافة لهاته الأعمال كانت فرنسا تستعين بالقياد في اقتفاء أثر السكان والمهارى وتتبع الطرق التي سلكتها.(هذه شهادة على خلفية عملية حاسي صاكة و إعلان العرق منطقة محرمة).

وكان للقايد مساعدين جواسيس يزودونه بالمستجدات الحاصلة في المنطقة وكانت فرنسا تمنح للقايد برنوس أحمر وتمنح مساعديه برنوس أبيض وبرنوس أسود.

ويمكن القول أن القياد كانوا يسيرون فرنسا بحكم عدة عوامل ولعل أبرزها: أن الفرنسيين كان عندهم مشكل في فهم اللغة العربية وبالتالي كانوا لا يستطيعون التواصل مع السكان إلا بوجود مترجم هو القايد والعكس بالنسبة للسكان كانوا يضطرون للإستعانة بالقايد من أجل التواصل مع الفرنسيين

ومن بين الأمور التي زادت من معاناة السكان من ممارسات القايد ما كان يقوم به هذا الأخير , جمع الضرائب أو ما يصطلح عليه محليا بالبذرة وكانت تقوم في أغلب الأحيان على المنتوج الزراعي الذي يعتبر الدخل المعيشي الأول لسكان المنطقة .[1]

بمقدار ما كان عند الشخص من قمح أو تمر مثلا يحددون له المقدار الذي يأخذون وينطبق الأمر كذالك على الماشية و الإبل، ومن مظاهر هذا الاستغلال : أن الشخص إذا كان يملك مجموعة من المواشي يترك أحسنها وأسمنها للقايد.

[1]- الشيخ بركة عيشاوي، مقابلة شخصية، بتاريخ:2016/05/05، بمتحف المجاهد، 09:10 صباحا.

ويقوم القايد بجمع البذرة كل ثلاثة أشهر، وإذا لم تتوفر هاته المحاصيل في فترات من السنة، بإعتبار أن أكثر المحاصيل كانت سنوية يضطر السكان إلى دفع البذرة نقودا، ويرغم الكثيرون على بيع ما يملكون بأبخص الأثمان من أجل تسديد البذرة، مثلا كانوا يقومون بدفع ما قيمته دورو على النخلة الواحدة وإذا لم يدفعوا تتخذ معهم إجراءات ردعية كالضرب المبرح و قد تصل العقوبة إلى حد السجن.

بالإضافة إلى أن القايد كان يقوم بتسجيل المواليد الجدد من الذكور من أجل تجنيدهم عند بلوغ سن 18 سنة في صفوف الجيش الفرنسي.

أنشأت فرنسا إدارة عسكرية في المنطقة وكان على رأسها مسؤول فرنسي يقوم بدعوة القياد من مختلف المناطق من أجل الاجتماع لدراسة المهمام التي سيقومون بها مثلا خلال الأسبوع بحكم خبرة القياد بالمنطقة لم تكن فرنسا تستطيع أن تمضي قدما من دونهم فقد كانوا بمثابة عيون لها.

وأمدنا المجاهد بأمثلة عن بعض القياد الذين اشتغلوا على جبهتين مع فرنسا ومع المجاهدين:

- القايد بضياف أحمد : من منطقة زاوية الدباغ وبحسب شهادة المجاهد أنه كان يزودهم بالأخبار عن خروج فرنسا إلى المنطقة الفلانية أو مرورها بتلك. وكانت فرنسا تلزمه بالقيام بأعمال معينة لكنه كان يتعمد مخالفتها. وينطبق الأمر كذالك على القايد بن الشيخ محمد من منطقة شروين.

- القايد بن يحي من فتيس (تابعة لدائرة تينركوك حاليا) الذي كان يتميز بالشجاعة من خلال تصرفاته مع العدو، وتجلى ذلك في رفضه تقديم البذرة للفرنسيين مبررا بذالك بأنه يتناقض مع القيم الإنسانية، بحيث لا يمكنه أن يقدم على حرمان أي شخص من رزقه، وقرر بأن يمد فرنسا بالحشف وهو تمر رديء كان يقدمه لمهارى الفرنسيين. [1]

يروي المجاهد أنه تمكن مع فوج من المجاهدين من القضاء على قايد تاغوزي (شروين) في سنة 1957هذا الأخير الذي أشرف على المنطقة الممتدة من أقروت إلى تاغوزي و الذي كان خبير في تتبع أثار المجاهدين ويعرف الدخلاء على المنطقة ويضيف بأنهم في إحدى المرات إنتعلوا الكرناف من أجل التمويه وتضليل الفرنسيين ولكن بالفضل خبرة قايد تاغوزي في التعرف على الآثار تمكن العدو

[1]- الشيخ بركة عيشاوي، مقابلة شخصية، بتاريخ:2016/05/05، بمتحف المجاهد، 09:10 صباحا.

من معرفة الطريق الذي سلكوه. وبعد مداهمات عديدة من قبل المجاهدين تم إلقاء القبض على هذا الأخير ، وفي اللحظة التي أراد فيها المجاهد أن يقضي عليه قال له : كنت تظن أن فرنسا ستدوم ولكن هيهات الرصاصة هي من سيدوم .كما يضيف بأنهم قضوا على خمسة قياد آخرين في المنطقة، مثل القايد زعرور، قايد أمقيدن، ووصلت بهم مداهمة القياد حتى منطقة البيض.[1]

2- نموذج عن القياد في عمالة قسنطينة:

إعتبر القايد همزة وصل بين الإدارة الفرنسية والأهالي، وكان يمثل الشر بعينه بالنسبة لساكنة المنطقة لأنه كان يقوم بأعمال لئيمة كالجمع الغرامات إذ كان القياد لايتورعون في أخذ مؤن السكان من مواشي ومحاصيل.

إضافة إلى قيام القياد باستعباد السكان وتسخيرهم لخدمتهم كفلاحين في المزارع، وكانت النساء تعملن عند زوجات القياد في البيوت كخادمات.

وهناك نوع أخر من الضريبة تسمى بالضريبة الرؤوس وهي ملزمة على كل شخص يبلغ 18 سنة. وكان القايد يقوم بتسجيل المواليد الجدد من الذكور وهو الذي أدى بالكثير من العائلات إلى التهرب من تسجيل أولادها تجنبا لتجنيدهم عند بلوغ سن18 في الجيش الفرنسي. [2]

وأما لباس القايد فكان مميزا بالبرنوس الأحمر الذي كانت تمحنه إليه فرنسا، ويقول عبد الكريم بوصفصاف إن القايد لم يكن يختلف عن المعمر في معاملة الأهالي وربما كان المعمرون أحيانا أرحم منه.

وكانت فرنسا تختاره من الأثرياء من السكان أو من العائلات الكبيرة الفرنسية ويأتي القايد في الإدارة الفرنسية في المرتبة الثانية بعد رئيس البلدية المختلطة أو الكاملة الصلاحيات وكان للقايد مساعدون كالشامبيط والوقاف.هذا الأخير كان مخلصا لفرنسا، وحددت له راتب معين ولكنه بنذالته ووضاعته كان يستغل منصبه في سلب السكان الأهالي ممتلكاتهم.

1- الشيخ بركة عيشاوي، مقابلة شخصية، بتاريخ:2016/05/05، بمتحف المجاهد، 09:10 صباحا.

2-عبد الكريم بوصفصاف ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ، 2016/05/05 ، بمقر سكناه ، 50 : 18 مساءاً .

وأمدنا عبد الكريم بوصفصاف بأسماء للقياد عاصرهم أمثال القايد بن الساحلي في فج مزالة، القايد بودة.

ومن القياد من كان يعمل على جبهتين مع فرنسا ومع المجاهدين كالقايد بن سديرة في فج مزالة.[1]

-تحدث حسين أيت أحمد في مذكراته عن والده الذي شغل منصب قايد خلال الفترة الاستعمارية والذي لم يقبل في سنة 1939 خلال الحرب العالمية الثانية أن يكون قائد لبني واصف إلا بعد إلحاح شديد من الجماعات التي كانت تخشى أن يفرض على رأس دواويرها أعيانا ينتمون إلى عائلة إدارية معروفة بفسادها وأقل مايمكن أن يقال عنه أنه لم يبد"ليونة" تجاه الإدارة الاستعمارية .

وبعد التحاق حسين أيت أحمد بالثورة سريا، عزم هو و رفاقه على تنظيم عملية عسكرية بمنطقته(بني واصف) وقرر مع عمار أيت حمو وأبناء العم بلحاج الاجتماع بنخبة من الأعيان الموثوق بهم ومنهم، قائد بني واصف الذي هو والده، حيث رأى الرفاق أنه من المستحسن استرضاء الحكماء بإطلاعهم على المشروع و كسب ثقتهم، ولكن في أخر لحظة تم إلغاء المشروع المخطط له.ويضيف أيت احمد بأنه لم يتم تسجيل أية وشاية للإدارة في بني واصف باستثناء تلك التي كانت من فعل ساكن من قرية تيكيدونت،وعقابا له أقدم هو و أيت حمو على تلقينه درسا لا ينساه،[2] ولما علم بالأمر القايد سارع في إرسال الرجل إلى الإقامة الجبرية بحجة أنه مثير للمشاكل و قال للمسير الرئيسي:"قريتي في سلام،ماذا تريدون أكثر من هذا؟ إذا أردتم إعطاءه مكاني فأنا مستعد للتنازل عنه، ولكنه إن بقي هنا فإنني غير قادر على ضمان سلامته.

كما أن الواقعة ساهمت في إحداث نقلة نفسية هائلة، تمثلت في تصفية قائد أحد دواوير برج منايل الذي كان معروف بحقده وسيادته في القمع، ، وكان القايد قد تسلم رسالة تحدد يوم وساعة

[1] - عبد الكريم بوصفصاف، مقابلة شخصية، بتاريخ2016/05/05، بمقر سكناه،18:50 مساءا.

[2] - حسين أيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات 1942-1952، تر:سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص ص 20-50.

تصفيته، وكان ذلك عمل لوناس خطاب الذي تنكر في هيئة متشرد يجمع أ عقاب السجائر، وتمكن من التسرب من خلال شبكة الحراسة التي نسجها الدرك و الشرطة وصل إلى هدفه وقتله [1]

المبحث الثاني:نظرة الأوروبيين للقياد:

كانت فرنسا تسعى دوما لإيجاد طريقة تتوغل بها في أوساط سكان الجزائر، فعينت القياد الذين اعتبرهم كالهمزة وصل بينها وبينهم ، اختارتهم إدارة الاحتلال من العائلات الكبيرة والمؤثرة في المدن والأرياف، لكنهم كانوا دون الأوروبيين في مستواهم السياسي والثقافي، وينظر إليهم رغم الخدمات التي يقدمونها لإدارة الاحتلال والمستوطنين كطفيليين ومفترسين لإخوانهم .[2]

كما إن هؤلاء الرؤوساء أنفسهم قد ساءهم أفول عزهم وضاقوا ذرعا بما الو إليه من إقصاء وتهميش، وأصبحوا يأسفون على الأيام الخوالي حين كانوا أسيادا متحكمين ،فأصبحوا حراس تافهين في خدمة فرنسا و(باعة الدجاج)*، لقد مسهم الذل والمهانة جميعا، فكلما توفي رئيس عائلة إلا وتراجعت المرتبة الشرفية لأولاده وأحفاده، وتقلصت معها مرتبة الوظيفة التي تسند لهؤلاء ولقد تجلى ذلك الانحطاط عندما تقرر تحويل فضاء خلافة محي الدين الأول في تورساسين ،إلى مجرد مقاطعة اغاليك سنة 1871 لا تتعدى حدود بني سليمان.[3]

بحيث أصبح عمل القايد شيئا فشيئا محل نقد شديد مما وضع هذا الأخير في موقف حرج يلام عليه، نتيجة لإخلاله بالواجب الوظيفي وعدم نزاهته في العمل المسند إليه وغيابته المتكررة ، أدى بإدارة الاستعمار إلى إسناد عمل القايد إلى الحارس البلدي "شامبيط" وبهذا قلصت الإدارة من عدد القياد (عدد 850قايد في ب سنة 1919، 737قايد في سنة1930، وفي سنة 1937نجد 721قايد.[4]

1-حسين آيت أحمد ، المصدر السابق ، ص50 .

2- *Claude COILOT.Opcit.p.121.*

3-لويس رين، المرجع السابق، ص، 347.

*- باعة الدجاج:عبارة سوقية متداولة تستخدم بمعنى الاحتقار والازدراء.

4-. *Abderrazak Djellali.Opcit.p.45*

ولا يختلف الكثير من القياد عن الأوروبيين في مستواهم الأخلاقي ، كتعاطيهم الخمور وفي عاداتهم اليومية عموما ، بحيث أن أكثرهم أمي رغم أن إدارة الاحتلال أعطت أبناءهم كل التسهيلات كي تنشئ طبقة أو جيل جديد من الوسطاء، وكان القايد متدين بشكل سطحي رغم إرتدائه الزي العربي وإلحاحه على لقب الحاج وفي المثل الشعبي يقولون صلاة القياد، الجمعة والأعياد.

فالقايد يحتقر بني جلدته ويطلق عليهم أسوء الأوصاف وبعض تسميات مشوهة في إطار الحالة المدنية لكنه أيضا هو محتقر من قبل الأوروبيين وكان بعض من القياد يحاولون التهرب من وضعياتهم كالعرب و مسلمين بالزواج من الأوروبيات .[1]

[1] - *Claude COILOT، Opcit.p.122*

خاتمة

سادت في السنوات الأولى للاستعمار حالة تردد وعدم إجماع على النظام الذي ستحكم به الجزائر واتسم الحكم الفرنسي آنذاك بالطابع العسكري وكان الجيش هو السلطة المسيرة للبلاد سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو بالأوروبيين، من إدارة الحاكم العام إلى إدارة المكتب العربي كان الجنرالات و العقداء هم أصحاب الكلمة الأخيرة، وقد ظهرت إلى جانبهم إدارة مدنية ولكنها كانت ثانوية ومحدودة المجال، خلقت صراعات بين الفرنسيين في تغليب المدني على العسكري أو العكس ،ولكن النموذج بقي في يد السلطة العسكرية دائما إلى سقوط الإمبراطورية النابليونية وظهور الجمهورية الثالثة، وظلت الإدارة الفرنسية عموما تتخبط في محاولاتها حول النظام المناسب للجزائر،وارتأت أن تبقي على النظام العثماني (سلك القياد) للمحافظة على استقرار الأوضاع.

إستمر هذا النظام الخاص بالجزائريين بعد تأسيس العمالات وتوابعها سنة 1848، كما استمر بعد إلغاء المكاتب العربية سنة 1870، وبموجب قانون 4 فبراير 1919 واكتسى منصب القايد طابعا قانونيا، بعد ترسيم سلك القياد كمساعدين لرؤساء البلديات أو لحاكم المحليين باعتبارهم موظفين يتقاضون رواتبهم من خزينة الولاية العامة. وكانت السلطة المركزية فرنسية والسلطة الوسيطة عربية، وهذه الأخيرة تتألف من القيادات الجزائرية التي ورثت في اغلب الأحيان السلطة أبا عن جد، و تمثلت قوتها في أن سلطاتها كانت واسعة وتقاليدها معتبرة، وجنى الفرنسيون بواسطتها فوائد جمة.

وعموما من خلال ما سبق عرضه في الدراسة يمكن استخلاص النتائج الأتية:

- جهل المستعمر بالتركيبة الداخلية للمجتمع الجزائري وطابعه الديني واللغوي الأمر الذي جعله يلجا إلى النظام الإداري القائم كوسيط، الذي كان يجنبه الردود السلبية و أي نظام أخر سيكون مكلف، ويثقل ميزانيته الحربية بينما هذا النظام كان يخضع البلاد سلميا ويوفر له مداخيل مالية بسهولة.

- كانت الإدارة الفرنسية تريد التحكم في زمام الأمور في الجزائر و لم يكن عندها الوقت الكافي لتقلب النظام فلجأت إلى أعيان و رؤساء القبائل و الأعراش المسيطرة ، واستعانت حتى بمعارضي هاته القبائل و الأعراش، الذين يمكنهم مساعدتها وبحثت عن جميع السبل لتدعيم ذلك كالخلق الفتن البينية وفرض الرسوم المختلفة، ونجحت في أن تشق الطريق وسط التنظيمات القبلية و الأعراش.

- طبيعة النظام و الإيديولوجية الاستعمارية العنصرية التي كانت تمنع المساواة، مع الأهالي لأسباب مصلحيه دفعت بالأوروبيين إلى عزل الأهالي عن الإدارة وتمثيلهم عن طريق وسطاء من العائلات و الأشخاص الذين يبحثون عن المصلحة الذاتية على حساب بني جلدتهم، وقد عزز المستعمر هذا بالتفرقة في القوانين منها تمثيل رمزي للأهالي في المجالس ينوب عنهم القائد في البلدية، تزوير

الانتخابات. و رغم الخدمات الكبيرة التي كان يسديها القايد للمستوطنين ،رفضوا ترسيم وظيفة القايد ،لأنها مكلفة ماليا و لا ترغب البلديات في تحمل ذلك .

- نجح الاستعمار الفرنسي في استغلال المنافسة بين العائلات أو الخيمات الكبيرة أو "أحلاف الصف" للاستئثار بمنصب القايد في انتظار إضعاف تلك العائلات و تعويضها بأجهزة إدارية استعمارية، وعمل على تجريد القبائل والعائلات الكبرى من كل امتيازاتها وصلاحياتها الإدارية وغيرها وتفكيك البني الاجتماعية، التي كانت تربطها أدى ذلك إلى اختفاء بعضها من الساحة، إضافة إلى ذلك سعت إلى تشجيع الهجرة الأوروبية للجزائر وذلك بهدف خلق أرضية مناسبة لاستمرار مشاريعها الاستعمارية، وقدمت لهذا الغرض تسهيلات مغرية للمستوطنين كتوزيع الأراضي و القروض.

- أعطت السلطات الفرنسية للقائد وبشكل خاص عند إنشاء البلديات المختلطة وظيفتين الأولى يسير سكان منطقته والثانية فهو موظف لدى الإدارة الإستعمارية يقوم بالحراسة ، يجمع الضرائب، يمثل السكان الأهالي. و هذه الصلاحيات الواسعة مكنته من توسيع ممتلكاته من الأراضي ومن القطعان. بالإضافة إلى انه يتلقى نصيبا من الأراضي المصادرة . لذلك ورث أبناء القياد زمن الاستقلال إقطاعات واسعة غير مشروعة.قامت الدولة بتأميمها لكن جرى بعد ذلك إعادة ما يسمى بالأملاك لأصحابها زمن الرئيس الشاذلي بن جديد.

-أسندت إدارة الاحتلال للقياد مهمة تسجيل الجزائريين في مصلحة الحالة المدنية وفق النظام الفرنسي و تدخل القايد بشكل مباشر في إعطاء الألقاب العائلية المشوهة و المهينة .

- إن تقلد منصب قايد مرتبط بقيمة ما يدفعه هذا الأخير لخزينة الدولة الاستعمارية، الأمر الذي دفع بالقايد ليزيد في شراسته تجاه بني جلدتهم ويصبح همه الوحيد هو جمع أكبر عدد من الضرائب ليضمن بذلك زيادة حصته ، إضافة إلى أن فرنسا استخدمت أساليب التهديد ضد القياد كالتهديد بالعزل من المنصب، في حالة تماطلهم في أداء المهام.

ظل القايد في الذاكرة الجماعية للجزائريين كشخصية عميلة و منبوذة و طفيلية ،ومنافقة، فيقال مثلا إلى غاية اليوم : " صلاة القياد الجمعة و الأعياد .

- مع إندلا ع الثورة التحريرية إضطر بعد القياد إلى التكيف مع الوضع الجديد، ودخل بعضهم في الثورة. فيما فضل البعض الأخر خدمة العدو الفرنسي بشكل أكثر ولاء وخيانة، وحاولت الفئة الأخيرة العمل على جبهتين مع الثورة والمستعمر.

- لقد ذم الجزائريين شخصية القايد و صورته السينما الثورية الجزائرية كمترجم للعسكريين و كشخصية قاسية في تعاملها مع سكان الأهالي.

ملاحق

ملحق:رقم (01).

إدارة الأهالي مذكرة موجهة للجنرال دامريمون،حول كيفية إدارة الأهالي. الجزائر :في 18أكتوبر 1837.

"يشرفني أن أرسل إليكم هاتين المذكرتين اللتين كتبتها بتاريخ 16و18 من الشهر الجاري،مع العلم أنه ليس فيهما ما يتعلق بالأشغال التي أمرتموني بإتمامها وعرضها لدى عودتكم.حيث أنني أدرت أن أعرض عليكم نظرتي إلى الكيفية التي يدار ويسير الأهالي. إنه لمن الضروري تحديد الهدف السياسي الذي سوف ننتهجه في معاملتنا وإدارتنا للأهالي، ذلك أنه في حالة تكون مجتمع ما من عرقين لمتناهيين في الاختلاف اللغوي والطبائعي، حيث لا رابط بينهما إلا استعمار أحداهما للأخر ، فإن المجموعة المستعمرة تتعايش مع المجموعة المحتلة وفق سياسيتين،إما سياسة إقصائية قمعية تهدف إلى عزل واستبعاد المجموعة المحتلة، أو سياسة سليمة مبنية على احترام كل طرف للأخر وإشراكه إياه في كل جوانب الحياة،اجتماعية كانت أو اقتصادية. إن الوتيرة المنخفضة لقدوم المهاجرين الأوروبيين لا يسمح لنا على الأُقل في الوقت الراهن-بإخلالهم محل الأهالي،حيث يتعين على الدولة دفع كل تكاليف الهجرة أولا يهدف إحضار أكبر عدد ممكن من الأوروبيين،ثم التفكير في مخٌططات إقصائية تيمكن إنشاء مستعمرات أروبية محضة في المناطق المراد احتلالها وتكون خالية من الأهالي من العرب نعم ، يتوجب على الدولة الفرنسية دفع كل ما بكلفة قدوم لن المعمرين وإلا فإننا لن نستطيع استغلال الأراضي التي سيتركها العرب.نعم ،يتوجب على الدولة الفرنسية دفع كل ما يكلفه قدوم المعمرين وإلا فإننا لن تستطيع استغلال الأراضي التي سيتركها العرب.نظرا إلى كل هذه العراقيل فإنه يستحسن بل ويتوجب علينا معاملة العرب معاملة حسنة والمحافظة عليهم آدا لم نرد أن نجد أنفسنا محاطين بأراضي خالية،لا نقدر على استصلاحها واستغلالها ولا نستطيع حتى توظيف العرب لخدمتها في صالحنا.من كل هذه المعطيات التي ذكرت فأنني في إدارة الأهالي والمحافظة عليهم بهدف إبقائهم على أرضنا.[1]

أن نظرة الشعوب نحو الدولة وطريقة ممارستها للحكم،تختلف من شعب لأخر،فمثلا نحن الفرنسيون نتقبل كل أنواع الحكم وكل الممارسات السلطوية دونما إي تذمر أو شكوى وندرك إن كل ما تقوم به

1-بليسيي :حوليات جزائرية،مج3:تر: محند أو سعيدان،أصالة،2013،ص،354.

السلطة،غامضا كان أو معقدا،يصب في صالح الشعب حتما،إلا أن هذا التقبل والانصياع لا ينفي وجود نوع من الحرية السياسية في ابداء الرأي.إما العرب فهم في معظم الأحيان خاضعون ومنقادون تحت سلطة الرجل الواحد،ذلك الرجل الذي يملك حضريا حق التحكم والتصرف في كل ممتلكاتهم وحتى أرواحهم، لهذا فان حرية ابداء الرأي والمناقشة السياسية والانفتاح على القرارات المتخذة من طرف السلطة،تعتبر في نظرهم من صور اغتصاب السلطة. لهذا فانه لمن الغباء السياسي ان نتبنى نظاما سياسيا مشابها لذلك الذي نتبعه في فرنسا ونتعامل به مع الأهالي العرب. يجب علينا.

ترك العرب يحكمون أنفسهم بأنفسهم، إي إننا سنعتمد نظام حكم محلي ذاتي أساسه القاعدة الاجتماعية والعرف السائدة في أوساط الأهالي العرب،مع إدخال بعض التغيرات التي من شانها جعل هذا النظام يتا قلم مع عادات واحتياجات الفئة الأوروبية.في هذه الإثناء،علينا تركيز اهتمامنا وإعطاء الأهمية اللازمة لذلك الجزء من البلاد الذي يسمى" الفحص " خاصة وانه يحتوي على مجموعة معتبرة من الأوروبيين.في عهد الأتراك كان الفحص يقسم إلى سبعة مقاطعات،على رأس مقاطعة شيخ،يساعده في إدارة شؤون المقاطعة قايد الفحص،أما في عهد كونت ايرلون فقد قام بتقسيم الفحص إلى قرى ووضع على كل قرية حاكم أوروبي له سلطة طلقة على كل السكان سواء كانوا أوروبيين وعرب.سيدي الحاكم ،بتاريخ11 مايو أصدرتم قرار يقضي بعدم خضوع الشيخ لسلطة الحاكم،مما يخول للشيخ إصدار قرارات نافذة غير قابلة للمناقشة، إني أطلب منكم إعادة النظر في جذا القرار، ذلك لأن تواجد شعبين من أصل مختلف في فحص واحد، ليقتضي بالضرورة خضوعها لحكم إدارتين مختلفتين،إذ أن ذلك يوحي بالانقسام والفرقة مما يخدم مصالحنا.في المقابل،أعتقد أن أفضل طريقة لإدارة الفحص في هذه الظروف تتم بتقسيمه إلى أربع مقاطعات،حيث يتولى إدارة كل مقاطعة رجل أوروبي،هذا الموظف الأوروبي المأجور سيكون تابعا للسلطة العليا للدولة الفرنسية بها أكثر من تعلق الحاكم الحالي الذي يتمتع باستقلالية نسبية خاصة فيما يتعلق بإدارة الأهالي العرب والمعمرين.يحكم هذا الموظف المعمرين الأوروبيين بطريقة مباشرة وتسري القوانين التي يصدرها على الأهالي العرب بطريقة غير مباشرة عبر الشيخ.يجب أن تأخذ طريقة الحكم طابعا عسكريا يضفي عليها الهيبة ويفرض احترامها وحتى الخوف منها على كل المواطنين،يعود ذلك إلى أن

المستعمرات التي نحن بصدد بنائها في إفريقيا ستتواجد وسط شعوب ثائرة اعتادت الحرية، فما من سبيل لفرض هيبتنا عليها إلا القوة والتنظيم العسكري.

الأحياء الأربعة للفحص هم،بوزريعة،

دالي إبراهيم، وتشتمل على الأحياء القديمة التي هي بني موسوس،زواوة،

وعين بزوجة،

بئر خادم,

القبة،وتشتمل على الأحياء القديمة للحامة والقبة).[73]

وظائف قايد الفحص تقتصر على إدارة شرطة الفحص من الأهالي،وحراسة الطرقات،وتأمين مخيمات القادمين من مختلف نواحي البلاد بغرض التسوق في سوق العاصمة. إننا ننتهج هذه السياسة في الفحص باعتباره مكونا من شعبين مختلفين،لكن هذه السياسة لن تتلاءم وطبيعة العيش في الساحل والسهل،حيث ينعدم الأوروبيون باستثناء بعض أصحاب الحانات والملاهي،فإنه من غير الطبيعي تحكيم أوروبيين على أغلبية ساحقة من العرب.في هذه المناطق ستبقى الإدارة العربية تحكم لوقت أطول.أما مناطق نبي خليل،بني موسي،وخشنة فستكون الإدارة فيها بالشكل التالي:يكون على رأس كل منطقة قايد خاص بها، وتحتكم كل شعبة أو حبوش إلى شيخها الخاص،إذ أنه من غير المنطقي حصول الأقلية الأوروبية التل تعد على الأصابع-والذين ليملكون شيئا ولا يقدمون أي خدمة لنا- على حكم أوروبي،هؤلاء الأوروبيون عليهم التقيد والخضوع لما يمليه الحاكم،خاصة بالنظر إلى عددهم الضئيل جدا،وقد أرقعت مذكرتي هاته بقائمة تضم أسمائهم وهي كالتالي:

في خشنة يوجد:

السيد سوشية،في منطقة راسوطة، ومعه حوالي خمسة أوستة عمال،

السيد مرسيية،في رغاية، ومعه من ثمانية إلى عشرة أشخاص.

في بني موسي يوجد:

المزارع السيد فيالار في حوش بكري ،ومعه ثلاث أربع رجال,

السيد مونتاني في بن شنوف ،ومعه خمس أو ست رجال.....الخ

أما على مستوى بني خليل فليس هناك أي منشئات معزولة ، حيث أن مدنتي الدويرة وبوفاريك لا تحتويان إلا على الملاهي والحانات التي ملأت عقول و أجساد جنودنا بالسموم.

---

[73]- أ.ببليسيي:المرجع نفسه،ص،356

من المحبذ أن نضع الأهالي تحت رقابة شرطة منطقتي الدويرة و بوقار ومنع منحها الوجود المد ني التي تتحمله بعد.

سنترك العرب يمارسون حياتهم بالطريقة التي اعتادوا عليها،وسندع مساحة من الحرية للأهالي،لكننا سنشدد الرقابة على الحكام،فمن دراستنا لسلوكياتهم تبين لنا أنهم يميلون دوما إلى الفساد والإختلاس .لكل قايد الحق في جباية الخراج المتعلق بكل النشاطات التجارية القائمة في منطقتـــه،ويكون هـــذا الدخل مخصصا لاحتياجات المنطقة من إصلاحات وأشغال عمومته،وله الحق في استحداث الغرامات التي يراها مناسبة وفرضها على مرتكبي المخالفات و الجرائم يتحصل القادة على تموين في شكل مواد غذائية استهلاكية وذلك لإقامة المؤدبات واستضافة عدد من المدعو ين بموجب وظيفتهم الحكوميـــة ،لكنهم عادة ما يقومون بتجاوزات و اختلاسات لهـــذا المـــواد الغذائيـــة ويســـتغلونها لمصـــالحهم الشخصية،وللحد من هذه الظاهر وجب علينا وضع بعض القواعد التنظيمية وهي كالتالي :1-تحـــد يد العلاقات بصورة جد حازمة ومنع الصداقات بين القضاة و القادة.2-إصدار تعريفة غرامات على كل من يقوم بالاختلاس و إعلام القادة بذلك .

3-تحديد كميات المؤن الغذائية التي يتحصل عليها القادة بطريقة دقيقة حـــتى لا يتســـنى للقـــادة اختلاسها.

تأكدوا سيدي الحاكم أنني لا أطلب منع هذه التمويلات أو إلغائها ،لأن ضيوف القايد هم غالبا من المجلس الحاكم ،ولأن للعرب باع طويل في الكرم والجود وحسن الضيافة ،وهي كما يعلمون خصال لا ينازعهم عليها عاقل.

الضابط الأوروبيين الملحقين بإدارة العرب هم المراقبون الطبيعيـــون للقـــادة وكمـــا لايخفـــى عليكم،فهي مهمة تستوجب أن يكونوا على درجة عالية من الفطنة وأن يتمتعوا ببصيرة وحس عال من الدقة،لأننا مع استفادتنا من مراقبتهم للقادة فإننا نخاطر بإرهاقهم.[74]

إن الحكم عند العرب لهو من البساطة بمكان،إذ ينحصر في إجراءات أمنية ذات كفاءة عاليـــة (شرطة،درك...)مهمتها حماية الشعب من اللصوص[75]،مكافحة الحرائق ومحاولة الحد منها خاصة في الأراضي الزراعية باعتبارها المصدر الأساسي لقوت الشعب ،التأهب لاســـتدراك ومنـــع حـــدوث الشجارات القبلية ، التأكد من أن يحصل كل الأهالي على حقهم ن الماء وذلـــك بحفـــر الســـواقي ووصلها بالمسالك النهرية ، أيضا تقوم بدور السلطة التنفيذية وتتأكد من تنفيـــذ كـــل الأحكـــام القضائية.وكل هذا هو من اختصاص القايد.أما السلطة القضائية فهي بيد القضـــاة،ولفهم دورهـــم

[74]- أ.بيليسيي، المصدر السابق، ص 356-357.
[75]-أ.بيليسيي، المصدر السابق، ص 357.

بوضوح ،أقدم لكم هذا الشرح المختصر.في الحقوق يتعين على القضاة، معرفة القضايا المدنية والإجرامية وتركوا حضرية الفصل فيها للقادة السياسيين (القايد والأغا)، و لم يتبق لهم إذن سوى القضايا الإجرامية إلى القضاة،وقد بدأنا أصلا في تطبيق هذه التغييرات خاصة في العاصمة مطابقة بموجب المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ 22أكتوبر1830،المحتوي على الوثيقة الرسمية ل10أوت 1835، والذي لم يلاق أي معارضة أو خرق من القضاة في العاصمة لكنه يحتاج إلى نشر وإعلان على مستوى القرى، لأن القضاة يترددون في تطبيقه،في كل قضية جديدة تتطلب قرار جديد،في حين يبقى من صلاحيات القايد تنفيذ العقوبات الخفيفة،ويحق له كذلك معاقبة كل الذين يرتكبون مخالفات أثناء قيامة بجولته اليومية،أما إذا قيامه بجولته اليومية ،أما رفعت هذه المخالفات إلى القضاة الذين هم مطالبون بتطبيق القانون فإن مرتكبي المخالفات يحالون على السجن الاحتياطي ريثما يبت القاضي بالنظر في قضيتهم، الحال هذه ما تكون العقوبات أشد وقعا من الجلد أو الغرامة 'أما فيها يخص الجرائم المرتكبة على الطرق الكبيرة، كالسرقة المسلحة مثلا أو سرقة العصابات، فإنها يمكن أن تعرض مرتكبها لعقوبة الإعدام، وتعرض في العادة على المحاكم الإدارية الخاصة حيث يعتمد غالبا على اجتهاد القاضي للفصل فيها ،ومنه في أطلب منكم إنشاء محاكم الإدارية الخاصة حيث يعتمد غالبا على اجتهاد القاضي للفصل فيها، ومنه فإني أطلب منكم إنشاء محاكم إدارته تكون الأحكام الصادرة عنها وليدة اللحظة لا القانون.تكون هذا المحاكم مكونة من عسكريين فرنسيين وقاضي معين من الأتراك وتكون لها صلاحيات العدالة الإجرامية، لكن مع ضمانات أكثر من حيث أن أحكامها تخضع لمراقبة الموظفين الحكوميين. إن الظروف التي نمر بها حاليا هي ما يشعرني بضرورة إنشاء هذه المؤسسة وإلحاقها بالسلطة القضائية في أقرب الآجال ، لكنني أدع بين يديكم حرية إلغائها أوحلها حينما ترون ذلك مناسبا.

إن التمييز بين السلطة الجزائية العادية والعليا أو السياسية يعتبر شيئا مألوفا لدى الفكر العربي، ولتوضيح ذلك دعوني أشارككم بعض ما أرسله لي أحد قضاة العرب المعروفين[76] :

"...أما الأشخاص الموكلون بإصدار العقوبات الجزائية وتحد يد مصير القتلة والمجرمين، فهم بطبيعة الحال القضاة وذلك لدرايتهم بأمور القانون، في هذه الأثناء يحق لحاكم البلاد و- السلطان-إصدار قوانين من هذا الشكل،بصفته القاضي الأول في البلاد وسلطته مستمدة من القانون".

[76] أ.بيليسيي، المصدر السابق، ص 358.

"القادة لهم الحق في التعامل مع لصوص الطرق الكبيرة،الهاربين من العدالة،ومغتصبي أملاك الآخرين القوة."

باختصار، سيدي الحاكم، رأيي هو أن ندع الإدارة للأهالي كما اعتادوا عليها وأن نفسح لهم فيها بقدر الإمكان، وأن نتجنب إزعاجهم بالرسميات المتعددة، ولكن ذلك لا يعني أن نمهل حراسة ومراقبة كل خطوات قادتهم ومكافحة الاختلاس بكل ما لدينا من إمكانيات، وفي النهاية يجب علينا انتزاع سلطة العقوبات الجزائية من المحاكم العليا وإعطائها للقضاة.

ملحق رقم 2 : رسالة إلى القايد بلقاسم بن منية في 31ماي 1871.

الحمد لله ـ الواحد ـ الختم، الخ

إلى القايد الشريف بلقاسم بن منية، السلام عليكم.

نحن نقصدكم ونناشدكم ألف مرة، وباسم التشريع الإلهي لتقديم الدعم لجنود الإيمان ولعدم التآمر لإلحاق الخسارة بهم، كما يفعله بن جيلس في البابور.

أمرني شيخنا وأميرنا، السيد محمد أمزيان أوحداد، أن أكتب إليكم عندما أكون بالقرب منكم وأن أطلب منكم إذا كنتم توافقون على أن تصبحوا منا، لكي نمنحكم الأمان.

نحن إخوة عند الله وفي الدين، لا تظنوا أننا ننوي معاقبتكم، فلقد أقسمنا بالله أن لا نعاقب أحدا مهما حصل في الماضي.

كان الجميع في حالة خوف من الحكومة الفرنسية. لقد عشنا نحن أنفسنا هذا الخوف، وأدركنا الخشية التي تبعثه في النفوس، ولكن عندما أدركنا حجم سلطتها، أدركنا انحطاطها وضعفها وعدم قدرتها على نجدة أي شخص من أيدي جنود الحرب المقدسة.

هذا هو الوضع الذي وجدنا انفسنا فيه

لم نتمكن من التخلص من نير الحكومة، وعند اقتراب قوات باشا غا المجانة، أبلغنا السلطات، التي أجابت بأنه يتعين علينا محاربة الباشاغا العثماني طالما كنا نرى أنفسنا قادرين على قتال أي عدو للحكومة الفرنسية ولكي نقتل خارج نهج الإسلام، لم تكن بحاجة للحكومة، لأنه في رأينا يجب على أي حكومة الدفاع على مواطنيها إذا أرادت أن تضمن طاعة مواطنيها لها.

خلاصة القول، لم ننهض للحرب المقدسة إلا بعد الخشية من التعرض لهجوم الباشاغا وقواته لنا وبعد أن ألتمسا الحماية من الحكومة الفرنسية، وبعد اقتناعنا بعدم قدرة هذه الأخيرة على حمايتنا . بدت لنا الحرب أمرا لا مفر منه سواء كانت ضد المسلمين أو ضد الكفار، لأننا لو استشهدنا في النضال، ستكون الجنة مآلنا، وإذا بقينا على قيد الحياة، سنظفر بمجد عظيم في الدنيا وفي الآخرة.

على العكس من ذلك، فإذا هلكنا ونحن نقاتل المسلمين ستخصص لنا نار جهنم وإذا نجونا نصبح موضع احتقار في الدنيا والآخرة.

نرجو تلقي ردكم: نحن نقضي الليلة في بيت القاضي (بوشفايق).

نسأل الله العون ضد أعدائه ليمنحنا النصر من خلال جدارة رجال الدين والتقوى إذا كان بإمكانهم الإنضمام إلينا، فسوف يكون ذلك عمل جدير الدين والتقوى إذا كان بإمكانكم الإنضمام إلينا، فسوف

يكون ذلك عمل جدير بالثناء لأننا سوف نساعد بعضنا البعض بفضل وثائق الإسلام ولكن إن لن تستطيعوا لا تمنعوا قبائلكم من القيام بذلك.[77]

نحن قادمون في سبيل الدين وليس لإيذاء المسلمين عدا أولئك الذين يودون الهلاك بالجنوح لصف أعدائنا.[78]

السلام عليكم.

حرر بأمر من الصديق في الدين، الشيخ سيد عزيز قائد المؤمنين. لينصره الله. أمين

في الفاتح من ربيع الأول (31 1871).

---

[77] - مولود قايد، المرجع السابق،ص 245-246.

[78] - مولود قايد، المصدر السابق، ص246.

ملحق رقم :03

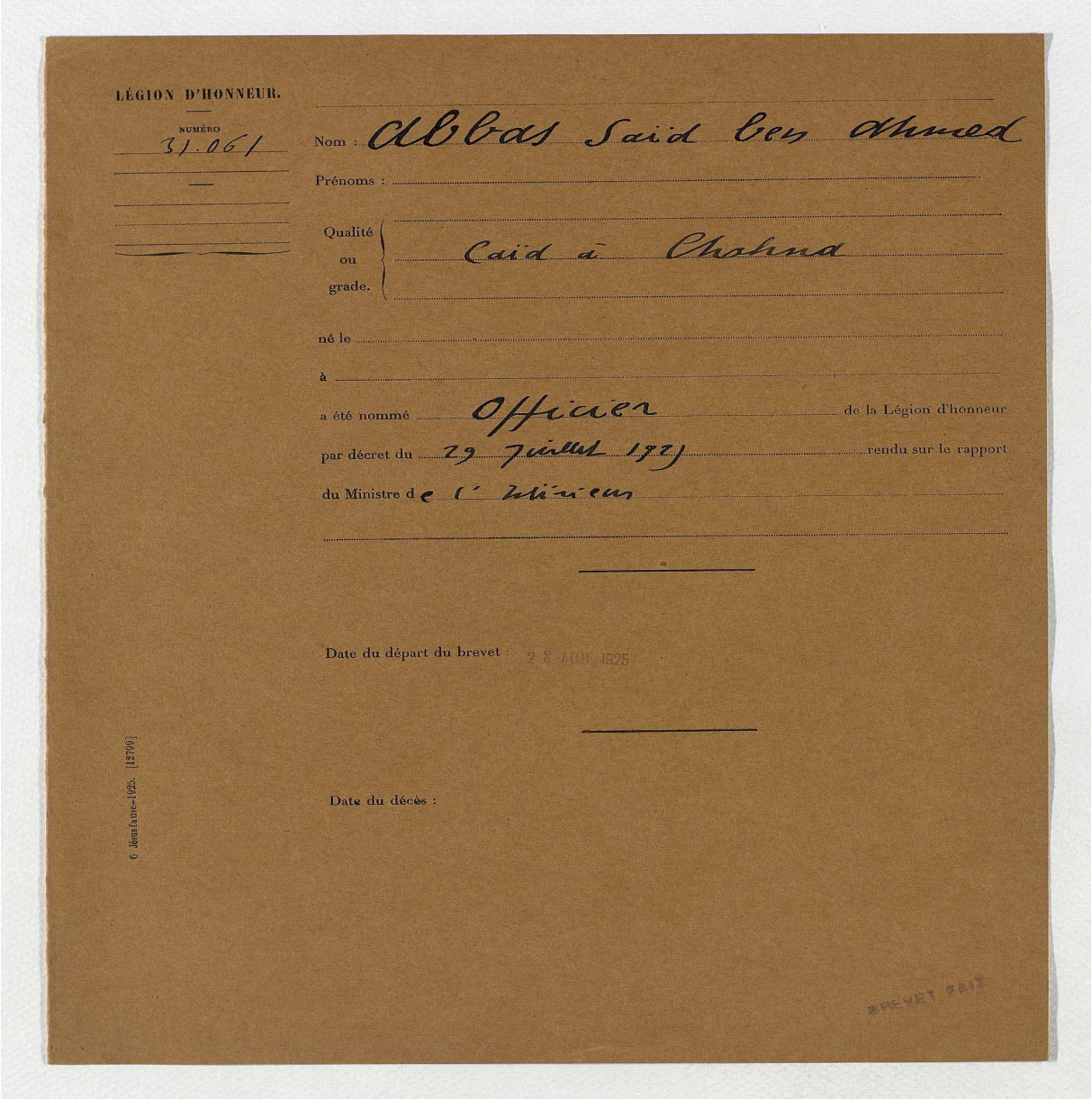

LÉGION D'HONNEUR.

NUMÉRO 31.061

Nom : Abbas Said ben Ahmed

Prénoms :

Qualité ou grade. Caid à Chahna

né le

à

a été nommé Officier de la Légion d'honneur

par décret du 29 Juillet 1927 rendu sur le rapport

du Ministre de l'Intérieur

Date du départ du brevet : 28 AOU 1925

Date du décès :

6 Jeanne d'arc—1925. (12700)

BREVET FAIT

صورة توضح الوثيقة التي منحتها السلطات الاستعمارية لسعيد عباس والتي بموجبها أصبح قايد على دوار الشحنة

Archive national site de fentainebleau

ملحق رقم :04

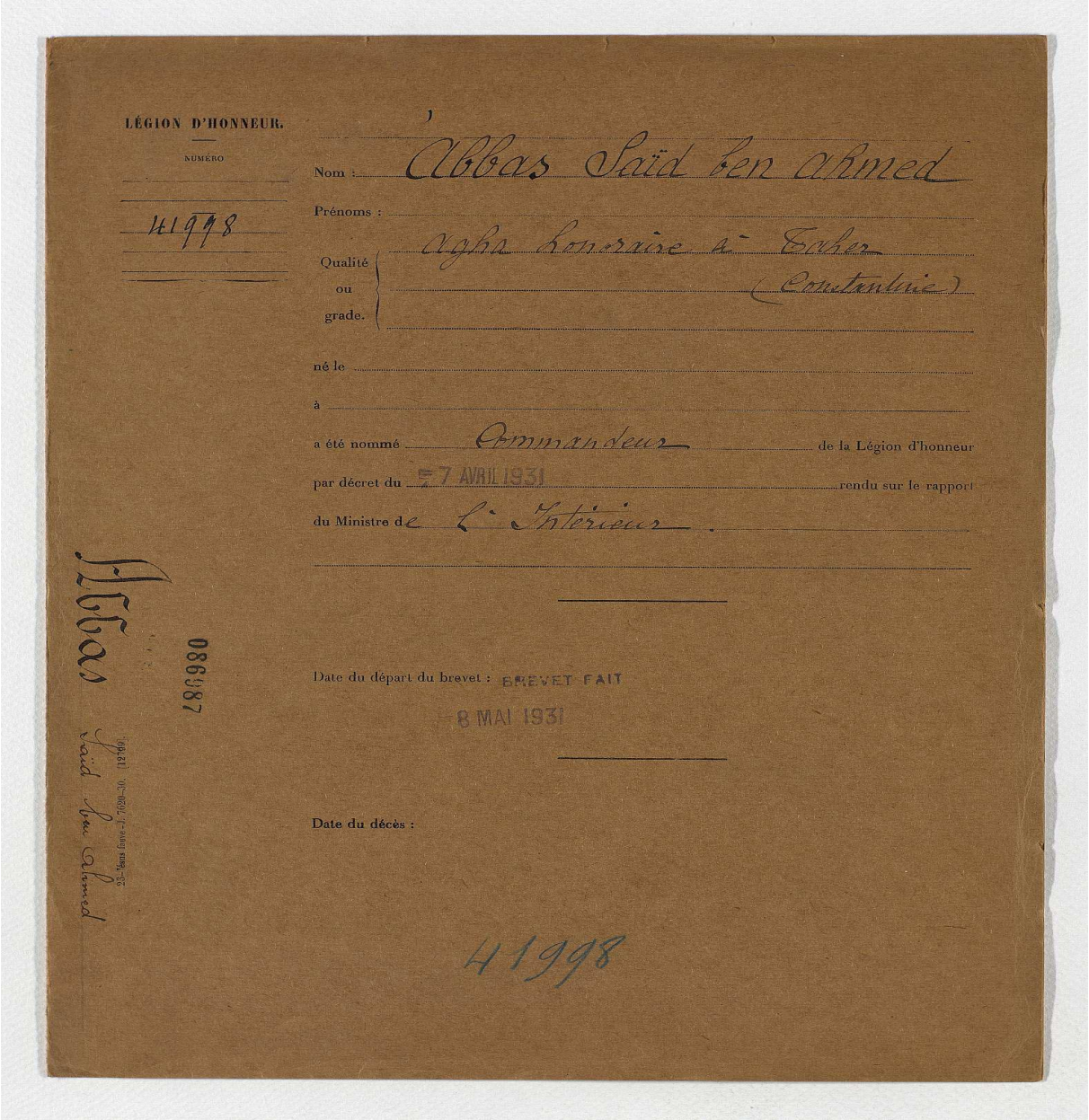

LÉGION D'HONNEUR.

NUMÉRO

41998

Nom : Abbas Saïd ben Ahmed

Prénoms :

Qualité ou grade. Agha honoraire à Tebessa (Constantine)

né le

à

a été nommé Commandeur de la Légion d'honneur

par décret du 7 AVRIL 1931 rendu sur le rapport

du Ministre de l'Intérieur.

Date du départ du brevet : BREVET FAIT 8 MAI 1931

Date du décès :

41998

Abbas Saïd ben Ahmed

086987

صورة توضح وثيقة ترقية السعيد عباس إلى رتبة آغا الشرف

Archive national site de fentainebleau

ص 47

ملحق رقم :05

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

صورة توضح القايد ابن قانة

ص 48

ملحق رقم :07

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

صورة توضح جمع القايد للضرائب

ملحق رقم :06

Date de nomination et tribus d'affectation des caïds du cercle de Tébessa entre 1851 et 1912, (en gras : les caïds de la famille Gaba et Chaouch).

Allaouna	Brarcha
1851 al Hafsi b Ahmed	1851 Ali b Mohammed
1862 Belgasem b Naceur	**1852 Ahmed Chaouch**
1872 al Hag Saad	**1855 Mohammed b Abd Gaba**
1878 Brahim b Nacib	1868 Mohammed b Ali
1894 Seghir b Brahim	**1869 Ahmed Chaouch**
1900 Saoula Moh. b.Amar	1872 Mohammed b al Hag Chettouh
1904 Ali b Tlem b Ah Chaouch	**1882 al Hafsi b Gaba**
1912 Ferhat b Ah Chaouch	**1888 Abdes b al Haf Gaba**
	1900 Seddik b Ah Chaouch
	1908 Moh Taieb b bel Naceur

Sidi Abid	Ouled Si Yahia
1853 Ali b Mohammed	1851 Mohammed b Tahar
1859 Moh b al Hag Chettouh	1859 Ahmed Lakhdar b Belgasem
1873 Belgasem b Ahm Chaouch	1861 Ali b Mohammed
1881 Tlem b Ahmed Chaouch	1867 Tahar b Younes
1892 Ali b Tlem b A Chaouch	1869 Ahmed Lakhdar
1904 Moh Taieb b Bel Naceur	
1908 Ferhat b Ahm Chaouch	
1912 Mohammed b Mohammed	

Colette establet . opsit . P54

ص 49

ملحق رقم :08

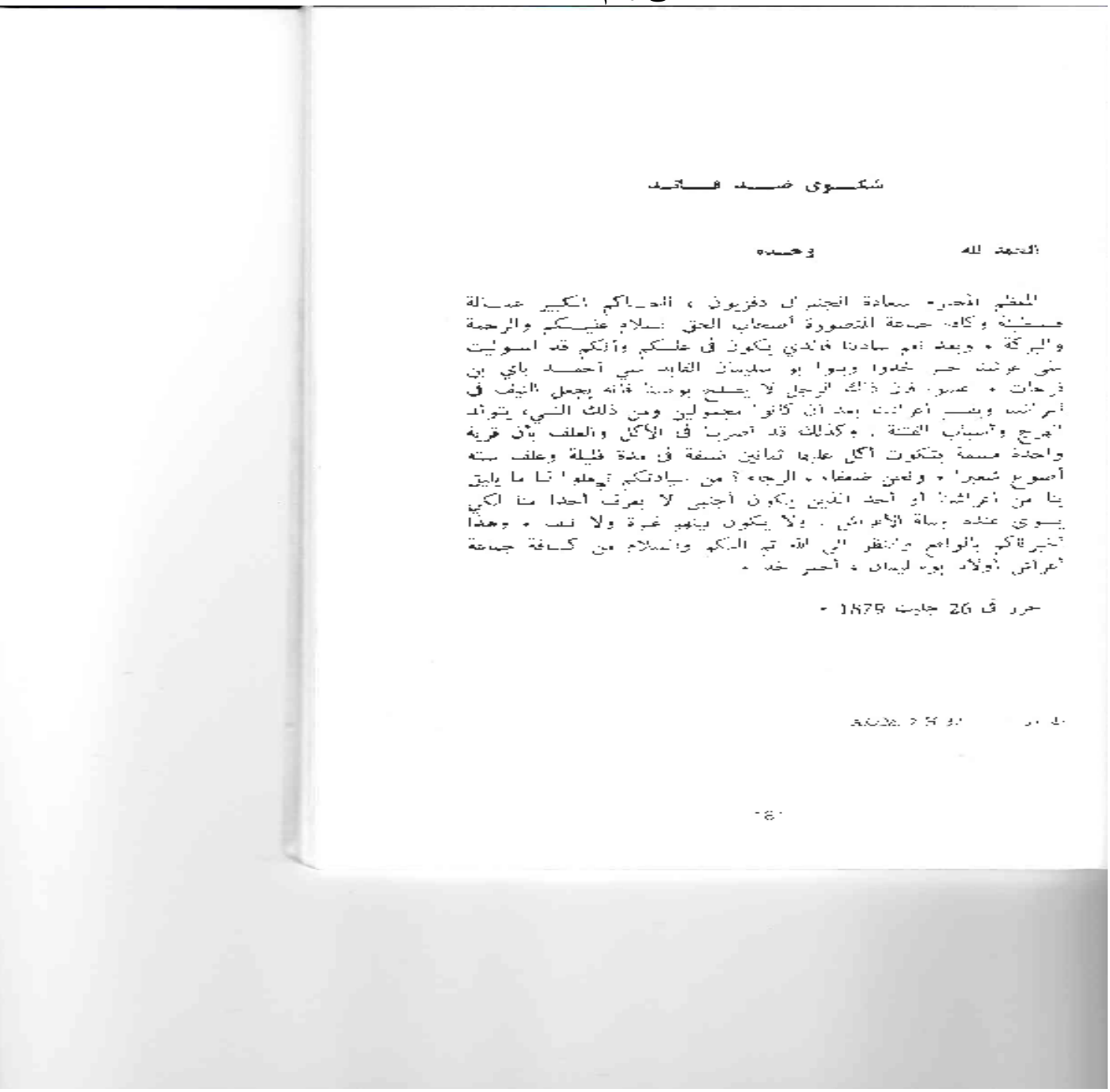

شكـــوى ضـــد قـــائد

الحمد لله وحده

المعظم المحترم سعادة الجنرال دفزيون ، الداكم الكبير عدالة عظيمة وكافة جماعة المنصورة أصحاب الحق السلام عليكم والرحمة والبركة ، وبعد نعم سادتنا فالذي يكون في حلكم وأنكم قد اسوليت على عرشه حسن خدوا وبوا بو سليمان القايد سي أحمد باي بن فرحات ، عمرو فان ذلك الرجل لا يصلح بوسطنا فانه يجعل الخيف في أعراشنا ويشعل أعراشنا بعد أن كانوا مجمولين ومن ذلك الذي يتولد الهرج والسباب الفتنة ، وكذلك قد أضرب في الأكل والعلف بأن قرية واحدة مسمة يتكوت أكل عليها ثمانين فسفة في مدة قليلة وعلف بسته أصوع شعير ، ولعين ضعفاء ، الرجاء ؟ من سيادتكم تجعلوا لنا ما يليق بنا من أعراشنا أو أحد الذين يكون أجنبي لا يعرف أحدا منا لكي يسوي عنده بباقة الأعراش ، ولا يكون بينهم غيرة ولا نفت ، وهذا أخبراكم بالواجب والنظر الى الله ثم الكم والسلام من كافة جماعة أعراش أولاد بوليمان ، أحسن خدم ،

حرر في 26 جانفي 1879 ،

عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ معاصر 1830 – 1900، (د، ط ، ج) الجزائر ، 2007 ،ص181.

ص51